الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/1993/50/Add.1
2 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣

التنمية الاجتماعية

تقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم

اضافة

تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

280193 280193 30/01/93

92-83553

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
أولا - الظروف الدولية المؤاتية للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي	٤ - ٣٢	٣
ألف - صون السلم	٨ - ١٥	٤
باء - نزع السلاح	١٦-٢٤	٦
جيم - تدهور البيئة	٢٥-٣٢	٨
ثانيا - ظهور فلسفة انمائية عالمية جديدة	٣٣-٤٢	١٠
ثالثا - الجهود الانمائية الوطنية	٤٣-١٤٧	١٢
ألف - البلدان النامية : الجهود المبذولة للحفاظ على المنجزات الاجتماعية الماضية ومواصلة التقدم الاجتماعي	٤٥-١٣٢	١٣
باء - البلدان المتقدمة النمو : حماية نظم الرعاية والحماية الاجتماعية	١٣٣-١٤٧	٢٩
رابعا - الدعم الدولي للجهود الانمائية الوطنية	١٤٨-١٩٩	٣٣
ألف - توفير الموارد لأعمال الدعم الدولية	١٥٥-١٦٧	٣٤
باء - نشاط المؤسسات المتعددة الأطراف	١٦٨-١٩٩	٤١
خامسا - خلاصة	٢٠٠-٢٠٥	٥٣

الجداول

١ - الاتجاهات الطويلة الأجل في المساعدة الانمائية الرسمية من جميع المصادر ٣٥

٢ - صافي مبالغ التدفقات التساهلية من المؤسسات الانمائية الرئيسية ، ١٩٧٠-١٩٩٠ ٣٧

٣ - صافي مبالغ التدفقات التساهلية من الأمم المتحدة ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ ٣٨

الاشكال

الأول - قروض البنك الدولي/الوكالة الانمائية الدولية الى البلدان النامية ، حسب القطاع ٤٢

الثاني - توزيع مجموع قروض البنك الدولي/الوكالة الانمائية الدولية الخاصة بالتعليم والسكان والتغذية على المناطق ٤٦

الثالث - الحصص القطاعية ، في مجموع قروض البنك الدولي/الوكالة الانمائية الدولية ، ١٩٨٨-١٩٩١ ٤٧

مقدمة

١ - لقد أعد التقرير الحالي عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن الذكرى السنوية العشرين لاعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . فقد طلب القرار من الأمين العام أن يضمن تقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم فرعا خاصا يتناول الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والدولي بشأن تنفيذ الاعلان . ودعا كل الحكومات الى "مراعاة أحكام اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في سياستها وخططها وبرامجها الانمائية ، وكذلك في مجال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بينها" . وأوصى أيضا "بأخذ الاعلان في الحسبان عند اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع وعند تنفيذ برامج العمل الدولي التي سيضطلع بها خلال العقد" .

٢ - وأوصى القرار أيضا بأن تواصل المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الاستعانة بأحكام الاعلان . . . في اعداد الاستراتيجيات والبرامج والصكوك الدولية التي تستهدف تحقيق التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي" .

٣ - وقد تم اعداد هذا الاستعراض الحالي الموجز للأنشطة المتعلقة بمقاصد واهداف الاعلان ، جزئيا ، على أساس المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء ومن المنظمات الدولية استجابة لطلب من الأمين العام والتقارير التي نشرتها وكالات الأمم المتحدة . وهو يركز على الأنشطة الوطنية والاجراءات الدولية في المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية الهامة جدا لتعزيز التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي .

أولا - الظروف الدولية المواتية للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

٤ - لقد حدث منذ عام ١٩٨٩ تغير جذري في الوضع الدولي نتيجة لحوادث ذات حجم تاريخي في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي سابقا . فقد انتهى على ما يبدو الانقسام الايديولوجي والسياسي داخل المجتمع الدولي ، الذي كان يهدد وجود الانسان نفسه خلال النصف الثاني من هذا القرن . ولقد ثار الأمل لدى الناس في جميع أنحاء العالم بأن الموارد المادية والفكرية الهائلة التي كانت تبدد على الاستعداد للحرب ، أو على خوض الحروب بالفعل ، سوف تستخدم من الآن فصاعدا في سبل التنمية البشرية ومكافحة الفقر والجوع والتغلب على التخلف الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة الأخرى .

٥ - بيد أن هناك ، كما أظهرت آخر التطورات ، فترة مؤلمة من التكيف مع الظروف الاجتماعية - السياسية الجديدة تنتظر البلدان التي تمر في مرحلة الانتقال : هناك فرق كبير بين المنافع التي يجب نظريا جنيها من هذا

التحول والتمتع بهذه المنافع عمليا . فسائر العالم يحتاج الى بعض الوقت لاستيعاب الوضع الجديد والتخلص من تراث الحرب الباردة . ولا بد من التغلب على الانانيات القومية والفئوية والطموحات التوسعية والسعي الى السيطرة الاقتصادية وعلى فقدان الثقة والمشاعر الودية والتضامن - هذه كلها عقبات لا بد من التغلب عليها كي يمكن الاستفادة استفادة تامة من الفرص الجديدة .

٦ - وقد أبرز الوضع الدولي الجديد أيضا الطبيعة الحقيقية لبعض الصراعات الاقليمية ودون الاقليمية التي كانت تعزى لوقت طويل الى تدخل الدول الكبرى وليس الى أسباب محلية عميقة الجذور . والمفارقة في هذا الوضع هو أن بعض الصراعات كانت محتواة في ظل النظام القديم ولكنها طفت الى السطح في أعنف صورة ممكنة ، مع التصاعد المتواصل لآثارها المدمرة من حيث الخسائر في الارواح والممتلكات . ومن ناحية أخرى يبدو أن المجتمع الدولي قد فوجئ بأنه غير مستعد لمعالجة هذه الصراعات معالجة فعالة . واتضح أن الآليات الدولية القائمة لتسوية هذه الصراعات بطيئة أكثر مما ينبغي ، وتبدو في بعض الحالات آليات فاشلة . ويتضح بصورة متزايدة أن ثمة حاجة الى اجراءات وآليات دولية أكثر ذكاء وأشد قوة لكفالة استمرار عملية السلم . وبدلا من مجرد معالجة نتائج هذه المشاكل التي تفجرت الى عنف في السنوات الأخيرة ، ينبغي توجيه الجهود الى فهمها ومعالجة جذورها .

٧ - ويحتاج أيضا كل عضو من المجتمع العالمي أن يكون موقفا أكثر تفهما ازاء مشاكل الأعضاء الأخرى . وعلى أي حال ، فقد حصل تحول ملحوظ في موقف أجزاء من الجماهير في بعض البلدان إزاء بعض القضايا مثل المهاجرين واللاجئين والمساعدات الاقتصادية الخارجية والدعم المالي للتدابير الدولية . وقد تقوض هذه التغيرات قدرة المجتمع الدولي على الاستفادة الكاملة من المنافع الممكنة للحالة الدولية الجديدة .

ألف - صون السلم

٨ - إن إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يؤكد بقوة أن السلم شرط جوهري للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . وقد كانت صيانة السلم والأمن الدوليين المسؤولية الأساسية الموكلة للأمم المتحدة منذ نشوئها . بيد أن تطبيق الآليات الدولية المتاحة لحل المنازعات قد كانت تعوقه في السابق العداوة والشقاء بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وفي حالات كثيرة ، كان يعرقله تورط هذه الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراعات الاقليمية في جميع أنحاء العالم . فقبل عام ١٩٨٨ أنشأت الأمم المتحدة ثلاثة عشر عملية لحفظ السلم فقط ، على الرغم من أن الحاجة الى عدد أكبر من التدابير القوية لمنع الحرب وحل الصراعات كانت كبيرة جدا .

٩ - وقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية انتعاش قدرة الأمم المتحدة على حل الصراعات . فمنذ عام ١٩٨٨ أقامت الأمم المتحدة ١٣ عملية لحفظ السلم ، أحدثها كانت السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (منذ آذار/مارس ١٩٩٢) ، وعمليات الأمم المتحدة في الصومال (منذ نيسان/ابريل ١٩٩٢) ، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا (منذ آذار/مارس ١٩٩٢) .

١٠ - وحدثت تغيرات هامة فيما يتعلق بحفظ السلم . فأولا ، شملت ثمانية من العمليات الـ ١٣ المضطلع بها منذ نهاية الحرب الباردة ليس فقط الأنشطة العسكرية التقليدية بل شملت أيضا نطاقا واسعا من الأنشطة المدنية . ففي كمبوديا ، مثلا ، يتطلب اتفاق السلم من الأمم المتحدة أن تقوم بالاشراف على مختلف أجزاء الادارة القائمة ، وتنظيم الانتخابات ومراقبة الشرطة وتعزيز حقوق الانسان واعادة ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ الى وطنهم والبدء باعادة تأهيل البلد بكامله . وفي حالة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، لم تقتصر الأمم المتحدة على العمل في التحقق من صحة الانتخابات ورصد جميع الاتفاقات المبرمة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، ولكنها اشتركت في تدابير ذات صلة ، تشمل اصلاح وتخفيض القوات المسلحة ، وإنشاء قوة شرطة جديدة واصلاح النظامين القضائي والانتخابي ، وحماية حقوق الانسان وادخال تغييرات في حيازة الأرض .[١]

١١ - فان الخبرة التي تجمعت لدى المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية العديدة في مجال حفظ السلم توحي بأنه ، في ظل الظروف الحاضرة ، هناك امكانية حقيقية لتجنب الصدامات المسلحة من خلال استخدام الدبلوماسية الوقائية بصورة أفعل ومن خلال تحديد جذور المشاكل المولدة للصراع ومعالجتها بصورة أسرع . وهناك طريقة أخرى تبدو فعالة في منع الصدامات العسكرية هي مشاركة الدول الأعضاء إما على أساس فردي أو من خلال التنظيمات الاقليمية في أنشطة بناء السلم وحفظ السلم المتسقة مع المواد ٥٢ حتى ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة . وقد أثبتت مشاركة المنظمات الاقليمية أن مشاركتها في التسوية السلمية قد تساعد الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحل النزاعات وتعجل عملية التوفيق الدولي أو الوطني . والصومال أحد الأمثلة على ذلك . على أن المنظمات الاقليمية يجب أن تكون مجهزة على الوجه الصحيح كي تستطيع أن تستخدم امكاناتها بصورة كاملة في مجال حفظ السلم .

١٢ - لقد شرعت بعض المناطق الاقليمية بالفعل في خلق الهياكل المؤسسة والآليات الضرورية للأمن السياسي والعسكري . فعلى سبيل المثال ، قام رؤساء دول وحكومات ٣٤ بلدا في اجتماع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في باريس) ، باعتماد مجموعة من الوثائق ترسخ التغيرات الأساسية التي حدثت في أوروبا وتضع الأسس لنظام جديد للأمن الجماعي وبناء الثقة . فقد أعلن المشتركون في ميثاق باريس أن "تقوية السلم وتعزيز الوحدة في أوروبا تتطلب نوعية جديدة من الحوار والتعاون السياسيين وبالتالي تطوير هياكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"[٢] . وبصورة خاصة ، اعترفوا بضرورة تكثيف المشاورات العسكرية السياسية على جميع المستويات . وتحقيقا لهذه الغاية قرر المشتركون في قمة باريس تنظيم اجتماعات لرؤساء الدول أو الحكومات كل سنتين ؛ وانشاء مجلس وزراء يتكون من وزراء الخارجية (يجتمع الـ٣٤ وزيرا بصورة منتظمة مرة في السنة على الأقل) ؛ وانشاء لجنة من كبار الموظفين تقوم بالتحضير لاجتماعات المجلس وتنفيذ قراراته . وطلب أيضا من المجلس أن يناقش امكانية إنشاء آلية للطوارئ لعقد اجتماعات لجنة كبار الموظفين في حالات الطوارئ .

١٣ - وسيكون مركز منع المنازعات الذي انشئ في فيينا عنصرا هاما آخر في النظام الآخذ في النشوء للأمن في أوروبا كلها . فالمهمة الرئيسيـــة لهذا المركز هي مساعدة مجلس وزراء الخارجية على تقليل خطر نشوء النزاع . وقد يعمل كمحفل لتبادل المعلومات العسكرية وكوسيط في النزاعات .

١٤ - وقد كان هناك أيضا تكثيف لنشاط التسوية السلمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . فقد استخدمت منظمة الدول الأمريكية مؤخرا جزاءات غير عسكرية طبقتها ضد دولتين عطل فيهما الدستور هما : هايتي في عام ١٩٩١ وبيرو في عام ١٩٩٢ . ففي حالة هاييتي ، فرضت منظمة الدول الأمريكية حظرا تجاريا وجزاءات اقتصادية أخرى في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وأدانت المنظمة بيرو وعلقت اشتراكها في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر (مجموعة ريو) .

١٥ - وعلى أي حال ، فان لفعالية المنظمات الاقليمية في التسوية السلمية قيودها ، وفي الوقت الحاضر على الأقل . والعائق الرئيسي هو فقدان الثقة . ومن العوائق الأخرى في سبيل المشاركة الأفعل للمنظمات الاقليمية في التسوية السلمية غياب المؤسسات المناسبة وغياب الأموال ، وفي بعض الحالات ، عدم وجود الترتيبات المؤسسية التي تسمح للمنظمة أن تستجيب لأزمة ما بسرعة كافية على أساس طارئ .

باء - نزع السلاح

١٦ - اعتبر اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي اعتبر نزع السلاح من الوسائل الرئيسية لتحقيق وكفالة السلم . فمنذ عام ١٩٨٩ ، حدثت في هذا الميدان أبعد التغيرات أثرا ، ومن المعتقد على نطاق واسع أن تهديد الحرب النووية العالمية قد أزيل . ومن الممكن أن ينظر الى توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعت في موسكو في تموز/يوليه ١٩٩١ من جانب الرئيسين بوش وغورباتشوف رمزا لنهاية عهد السباق العالمي في اختراع وانتاج أعقد الأسلحة لتدمير الكائنات البشرية .[٢]

١٧ - غير أن الاحداث التي جرت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات لا يمكن عزوها قصرا الى التغيرات فيما كان يسمى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فكانت تلك الحوادث نتيجة مركبة للجهود الجماعية التي بذلها المجتمع الدولي وعوامل داعمة أخرى . وكان أهم هذه العوامل الداعمة هو التصاعد المرهق في تكاليف الأسلحة الحديثة . فقد أصبح واضحا أن المزيد من الاستمرار في سباق التسلح ستكون له آثار مدمرة على الصحة الاقتصادية لأي دولة . حتى أكثر الدول تقدما من الناحية التكنولوجية والاقتصادية .

١٨ - لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدما كبيرا في عدة مجالات من مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ قام بلدان هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وقد أقلقهما تآكل بروتوكول جنيف (١٩٢٥) بالتحرك الى الامام في مفاوضاتهما الثنائية بشأن الأسلحة الكيميائية وأعلنا التزامهما بالتعاون في تدمير الأسلحة الكيميائية . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ وقعا اتفاقا بشأن تدمير أسلحتهما الكيميائية وعدم انتاج هذه الأسلحة . واتفقا على تدابير معينة لتسهيل إبرام اتفاقية متعددة الأطراف . ووفقا لاتفاق الأسلحة الكيميائية المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يلتزم الطرفان بالبدء في تدمير الأسلحة الكيميائية في

موعد أقصاه عام ١٩٩٢ ، وتدمير ٥٠ في المائة من مخزوناتهما قبل عام ١٩٩٩ ، وبتخفيض مخزوناتهما الى مستوى خمسة آلاف طن من العوامل بحلول عام ٢٠٠٢ .

١٩ - وبدأ البلدان كلاهما بتنفيذ الاتفاق . وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ كانت الولايات المتحدة قد أزالت جميع مخزونات اسلحتها الكيميائية من المستودعات في ألمانيا وشحنتها الى جزيرة جونسون اتولد في المحيط الهادئ بانتظار تدميرها . وبدأت عملية التدمير في حزيران/يونيه ١٩٩٠ .[٤]

٢٠ - وحدث تقدم أيضا في المحافل الدولية . ففي شباط/فبراير ١٩٩٠ قرر مؤتمر نزع السلاح المعقود (جنيف) إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ومنحها ولاية لا تستبعد إمكانية وضع صياغة نهائية لاتفاقية .[٥] وبينما حظر بروتوكول جنيف استخدام الأسلحة الكيميائية لم يفرض حظرا على انتاجها وتجربتها وتخزينها وكان يراد للمفاوضات أن تملأ هذه الثغرة . فقد كانت هذه المفاوضات في السابق معقدة بسبب مشاكل تتعلق بالتحقق والولاية القضائية والسيطرة وبعض المشاكل التقنية والسياسية الأخرى ، غير أن صيغة نهائية قد أنجزت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لتقديمها الى الجمعية العامة .

٢١ - واضطلعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بجهود مماثلة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية ، التي كانت أيضا مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ سنت الولايات المتحدة قانونا باسم قانون الأسلحة البيولوجية لمناهضة الارهاب لعام ١٩٨٩[٦] وأعلنت أيضا عزمها على تدمير ما تبقى من مخزونها من فيروس الجدري الحي . ودعي الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ خطوة مماثلة ، واتفق البلدان معا على تدمير مخزوناتهما بنهاية عام ١٩٩٣ . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، أعلنت روسيا مرسوما يحظر العمل في الأسلحة البيولوجية ، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أعلنت روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اتفاقا ينص على السماح لكل جانب بتفتيش المواقع البيولوجية العسكرية وغير العسكرية للجانبين الآخرين .

٢٢ - وحدث تغير يبشر بالخير ففي مجال الأسلحة التقليدية . وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تم توقيع المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا في اجتماع قمة باريس لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وبموجب هذه المعاهدة ستخفض العسكرة الكثيفة لأوروبا تخفيضا كبيرا . ومن أهم معالم المعاهدة أنها وضعت حدا أقصى لكمية العتاد التي تستطيع أية دولة الاحتفاظ به في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي الى جبال أورال . وهناك حكم حيوي آخر في المعاهدة ينص على أن المعدات الزائدة عن الحدود القصوى التي حددتها الاتفاقية ستدمر بطريقة يمكن التحقق منها .

٢٣ - ومع تقدم نزع السلاح الطوعي من جانب أكبر قوتين عسكريتين تحول اهتمام المجتمع العالمي الى انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ومما عجل بهذا التحول في بؤرة تركيز اهتمام المجتمع العالمي المخاوف التي ثارت فيما يتعلق بالعراق أثناء وبعد أزمة عام ١٩٩٠ في منطقة الخليج الفارسي وما بعدها ، في عام ١٩٩١ ، انحلال الاتحاد السوفياتي وما أدى اليه هذا الانحلال من ظهور عدد من الدول مجهزة بالأسلحة النووية .

وهذه المخاوف لم تتبدد بعد تماما اذ ظهرت نزاعات حول كيفية اقتسام القـوات العسكرية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي وحول حقوق الخلافة للجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفياتي . بيد أن رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي سجلا رقما قياسيا حديثا في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في واشنطن فيما يتعلق بإزالة قذائفها البرية التي تحمل عدة رؤوس نووية وتخفيض مخزونات البلدين من الأسلحة النووية البعيدة المدى تخفيضا كبيرا قبل عام ٢٠٠٣ ، وكان ذلك علامة مبشرة بأن العملية التي بدأتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩٠ ستصل بها الى خاتمتها بنجاح الجمهوريات المعنية السوفياتية سابقا .(٧)

٢٤ - والتجربة الأخيرة التي مر بها المجتمع الدولي أثناء أزمة الخليج الفارسي قد أبرزت بعض جوانب سباق التسلح التي كانت تعتبر في الماضي ذات أهمية ثانوية . ومن بين هذه الجوانب ما يلي : تجارة الأسلحة ، انتشار التكنولوجيا النووية وغيرها من التكنولوجيات العسكرية المتطورة ، وعسكرة البلدان النامية ، وطبيعة الصراعات الاثنية ونتائجها والارهاب الدولي . وأصبح واضحا بصورة متزايدة أنه ما دام المجتمع الدولي لا يتفق على سياسة مشتركة وعلى طرق للتحقق في بعض المجالات الهامة كانتاج الأسلحة وتجارة الأسلحة ، فسيظل خطر المجابهة الواسعة النطاق قائما على الدوام .

جيم - تدهور البيئة

٢٥ - لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايد الادراك الدولي أن استمرار تدهور البيئة العالمية قد أصبح تهديدا حقيقيا لوجود الانسان نفسه وغيره من أشكال الحياة على هذا الكوكب . وتشير الملاحظات العلمية الى ان معدل انقراض الانواع على الأرض قد تصاعد تصاعدا دراميا في العقدين الماضيين . فبعد أن كان بمعدل نوع واحد في اليوم عام ١٩٧٠ ازداد الى معدل نوع واحد في الساعة الواحدة في عام ١٩٩٠ والى معدل نوع واحد كل ١٢ دقيقة في عام ١٩٩٢ . فمنذ فجر الحياة على الأرض والأنواع تنقرض نتيجة للمرض أو فقدان الطعام أو عدم القدرة على التكيف مع التغير البيئي . بيد أن الحالة الراهنة قد وصفها العديد من العلماء بأنها فترة انقراض جماعي للانواع . ومن المعتقد أن السبب الرئيسي لهذه الكارثة هو اختفاء الموائل الطبيعية - كالغابات والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية - نتيجة لقطع الغابات واتساع المناطق الحضرية والتنمية الريفية وتلوث الماء والهواء المتزايد المفرط في السكان وغير ذلك من الضغوط المتعلقة بالأنشطة البشرية .

٢٦ - والغزو البشري للنظم الايكولوجية ، وجرائر هذا الغزو قد كانت له وجوه متعددة . ففي بعض الحالات ، أدت الـى تدميـر الحيـاة النباتيـة والحيوانية الطبيعية . أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت جميع أشكال الحياة في خطر . ويبدو أن التلوث الصناعي هو سبب رئيسي في "أثر الدفيئة" الذي قد يؤدي الى تغيرات جذرية متسارعة في انماط المناخ العالمي . وقد أصبح من الثابت أن الغازات الصناعية ، ولا سيما ثاني أكسيد الكربون والكلوروفلوروكربون والميثان والاكسيد النيتري كانت مسؤولة عن الاحترار العالمي . وتؤكد معظم الاراء العلمية أنه ما لم يخفض الناتج العالمي من الغازات الصناعية الضارة فلن تلبث الحياة على الأرض أن تتغير تغيرا لا رجعة فيه ، وسيكون لها أثر مدمر على حياة الملايين من البشر . ويعتقد الكثير من العلماء أيضا أن الطريقة الوحيدة لمنع

وقوع هذه الفاجعة للكوكب بكامله هي أن يتخذ المجتمع الدولي اجراءات جماعية فورية لوقف تلوث الهواء وأن يعيد تنظيم عملية التنمية على أساس بيئي سليم .

٢٧ - وقد قام المجتمع الاكاديمي الدولي والمنظمات غير الحكومية بجهود هائلة لادراج القضايا البيئية في جدول الأعمال السياسي على المستويين الوطني أو الدولي معا . وقد أسهمت الأمم المتحدة ، من جانبها ، في تثقيف الجمهور فيما يتعلق بالمشاكل الايكولوجية . فقامت منظمات الأمم المتحدة برعاية عدد من المحافل الدولية التي ناقش فيها المشتركون مشاكل البيئة والاجراءات الممكنة لمنع زيادة تدهور الموئل البشري . فقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي اجتماعا وزاريا في مكسيكو في شهر آذار/مارس ١٩٩١ اعتمد "منصة تلاتيللكو للبيئة والتنمية" . وعلى نفس الغرار ، عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا برعايتها مؤتمرا عن "العمل من أجل مستقبل مشترك" عقد في برجن ، النرويج في أيار/مايو ١٩٩٠ .

٢٨ - وساهم العديد من وكالات الأمم المتحدة في الاعداد لمؤتمر البيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في يونيه/حزيران ١٩٩٢ . فعلى سبيل المثال ، قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبعض المنظمات غير الحكومية ، باسم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تنظيم اجتماع استشاري أسهم ببعض الإفكار في جدول أعمال القرن العشرين تتعلق بالصلات بين الفقر والتدهور البيئي وخيارات العمل . وفي نيسان/ابريل ، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية وحكومة هولندا بتنظيم مؤتمر دولي معني بالزراعة والبيئة ساعد أمانة مؤتمر البيئة والتنمية في اعداد التقارير المتعلقة بالزراعة المستدامة واستخدام الأرض على أساس بيئي سليم .

٢٩ - وكان من المجالات الأخرى لنشاط الأمم المتحدة وضع معايير لحماية البيئة العالمية . فمنذ عام ١٩٨٩ ، تم ابرام ، أو بدأ نفاذ عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف الهامة . ومن الاتفاقات التي تم إبرامها التعديل لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (لندن ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠) والاتفاقية الدولية بشأن التأهب والاستجابة والتعاون في مجال مكافحة التلوث النفطي (لندن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) ، واتفاقية المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج أثناء نقل البضائع الخطرة بالطرق والسكك الحديدية ومركبات الملاحة الداخلية (جنيف ، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) . وبدأ نفاذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٣٠ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية نفسه ، تم توقيع اتفاقيتين دوليتين جديدتين : الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي . وتم التوصل ايضا الى اتفاق على مبادئ لزراعة الغابات .

٣١ - ويمكن النظر الى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أنها بداية تاريخية لسلسلة من الاجراءات الجماعية الدولية لصون كوكب الأرض . ومن المؤكد أن تنفيذ هذه الاتفاقات لن يكون مهمة سهلة اذا أخذنا في الاعتبار الخلافات بين البلدان الفقيرة والغنية بشأن الأولويات للجهود الدولية في المجالات الاجتماعية -

الاقتصادية . وسوف يقتضي الأمر بذل جهد كبير على الصعيدين الوطني والدولي لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . فاذا ما انتهج الاطراف الموقعون سياسة التنمية المستدامة بعزم وبعقل مفتوح ، وجب اعتبار الاتفاقات الدولية الجديدة أساسا ثابتا لتوازن أدق في المستقبل بين الاحتياجات الى التنمية والمشاغل البيئية .

٣٢ - البيئة مجال جديد نسبيا من مجالات التعاون الدولي . وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من الجهد قد بذل في دراسة آثار التفاعل بين الطبيعة والناس فلم يبذل سوى القليل من الجهد لتقييم الامكانات التكنولوجية والعلمية المتاحة من حيث تكاليف إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي في سبيل تحقيق تنمية أسلم من الناحية البيئية . والظروف الحاضرة للوصول الى التكنولوجيا النظيفة والى الخبرة تحتاج ايضا الى تقييم . ولا بد أيضا من تهيئة هيكل دعمي مؤسسي وحوافز اقتصادية . وستكون هذه عناصر ضرورية للتأكد من أن عملية التحول ستصبح عملية لا رجعة فيها .

ثانيا - ظهور فلسفة انمائية عالمية جديدة

٣٣ - تكون تدريجيا مفهوم جديد للتنمية منذ أواسط الثمانينات ، نتيجة لانتشار عدم الرضا بصورة واسعة عن نتائج الجهود الانمائية الوطنية السابقة ولأن بعض النواتج الثانوية الضارة لعملية التنمية قد أثارت شكوكا حول سلامة أسسها . وقد تولدت هذه الشواغل على نطاق واسع من استمرار الفقر في جميع أنحاء العالم وبتهمشي العديد من البلدان النامية التي وجدت نفسها في فخ من الديون الخارجية ، ومن اتساع الشقة التكنولوجية والاقتصادية بين بلدان قليلة نسبية وأكثرية البلدان ، ومن كارثة ايكولوجية تهدد عددا متزايدا من البلدان ومن مشاكل اجتماعية واقتصادية أخرى . ثم ان الترابط العالمي ، الذي اعتبره البعض أداة للتقدم ، قد فشل في جعل التقدمات التكنولوجية والاقتصادية التي تحققت متاحة للجميع واتضح أنها قد كانت تعمل لمصلحة أقلية من البلدان .

٣٤ - وعلى أي حال ، فان هذا التقييم المتشائم لنتائج الجهود الانمائية خلال العقود الماضية ينطوي على شيء من المبالغة . فان كان صحيحا أن بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لم تحل بعد ، فان من الصحيح أيضا أن معظم البلدان استطاعت أن تحدث تحولا جذريا في مجتمعاتها ، وأن انتشار عملية التصنيع وتكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم قد عزز الأساس للتفاعل الاجتماعي الاقتصادي والسياسي . وأسهم ذلك ايضا في نشوء قيم مشتركة ورؤية عالمية للعالم المقبل . وهذا العالم الجديد لا بد أن يكون أكثر انسانية أو موجها نحو الانسان .

٣٥ - وإن أهم العناصر التي تقوم عليها الايديولوجية العالمية الناشئة هي : الاعتراف بأن لحقوق الانسان الأولوية على حقوق أي جماعة - سواء أكانت هذه الجماعة مجتمعا محليا أو أمة أو مجموعة اثنية ، والاعتقاد بأن الكائن البشري وحاجاته يجب أن تكون هي المحور والهدف لعملية التنمية ، وليس العكس ، والاعتقاد بأن الارض هي موطن مشترك تجب حمايته والمحافظة عليه . وتعتمد هذه الايديولوجية ايضا على التصور بأن الترابط العالمي المتزايد من شأنه أن ينفع البشرية ، اذا استطاعت الدول تعديل سلوكها ليتفق مع الواقع الجديد والمسؤوليات المرتبطة به .

٣٦ - ويبدو أن هذا النهج الجديد للتنمية قد كان له أثر عميق على التعاون الدولي من حيث الأولويات والهيكل القطاعي والاشتراطات وأشكال المساعدة الدولية . ومن السابق لأوانه القول الى أي مدى يكون هذا النهج الجديد أكثر فاعلية أو كفاءة من الأنهج السابقة ، ولكنه يشكل مجموعة متميزة من الأولويات والمبادئ والاهداف ووسائل التنفيذ الانمائية .

٣٧ - والأهداف الطويلة الأجل لمفهوم التنمية الجديد لم تتغير تغيرا كبيرا عن الأهداف المجسدة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، غير أنه قد أعيد النظر جزئيا في وسائل التنفيذ . وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١ - ٢٠٠٠) ، اعتبر من الأهداف الرئيسية للاستراتيجية "تحقيق تحسن كبير في الحالة البشرية في البلدان النامية وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة" . وحددت الاستراتيجية الانمائية الدولية أيضا ستة أهداف مترابطة فيما بينها ويكفل تنفيذها الحل الناجح للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية في العالم ، هي :

" (أ) تسارع معدل النمو الاقتصادي بشكل بارز في البلدان النامية ،

(ب) عملية تنمية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية ، وتتوخى الحد من الفقر المدقع بشكل ملموس وتشجع تنمية الموارد البشرية والمهارات واستخدامها وتكون سليمة من الناحية البيئية وقابلة للادامة ،

(ج) تحسين النظم الدولية المتعلقة بالشؤون النقدية والمالية من أجل دعم عملية التنمية ،

(د) تهيئة جو من القوة والاستقرار للاقتصاد العالمي وتوفير ادارة سليمة للاقتصاد على الصعيدين الوطني والدولي ،

(هـ) تعزيز التعاون الانمائي الدولي بشكل حاسم ،

(و) بذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نموا ، وهي أضعف البلدان النامية"[٨]

٣٨ - وفيما يتعلق بمسألة السياسات والتدابير اللازمة لتنفيذ الأهداف الانمائية المعلنة ، تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تحرير الترابط العالمي من القيود . فهي تعتقد أنه بازالة العقبات القائمة في سبيل حركة عوامل الانتاج ورفع القيود المفروضة عليها وبتسهيل وصول البلدان النامية الى الأسواق الدولية والى التكنولوجيا والموارد المالية يهيئ المجتمع الدولي الشروط اللازمة لعملية انمائية عالمية أكثر تعادلا وقابلة للاستدامة . وفي الوقت نفسه تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى إعادة تقييم بعض السياسات المحلية للبلدان النامية من حيث الربح والخسارة . وعلى وجه الخصوص تؤكد على محدودية سياسات الاستعاضة عن الواردات في حالة البلدان الصغيرة أو السياسات الموجهة الى التصدير والتي أدت الى خلق جيوب اقتصادية .

٣٩ - وتؤكد الاستراتيجية الدولية أيضا على القيود التي تحد من قدرة الدولة على ضمان التنمية المستدامة . فهي تعتقد أن القطاع الخاص الوطني في البلدان النامية قوي بما يكفي للمساهمة في عملية التنمية : "لقد نمت قدرات

القطاع الخاص في كثير من البلدان ومن ثم اصبح هناك مجال واسع لزيادة اسهام القطاع الخاص في أي عملية تصنيع نشطة . وينبغي تشجيع نشاط تنظيم المشاريع الخاصة على جميع المستويات من أجل اقامة الصناعات"(٩)

٤٠ - وتدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تركيز السياسات الانمائية للبلدان النامية على جانبين خاصين من التنمية - البيئة والأحوال الانسانية : "إن النمو الاقتصادي وحده في حد ذاته لا يكفل توزيع فوائده توزيعا منصفا أو حماية البيئة المادية وتحسينها . ومع ذلك فاذا استمر الفقر أو ازداد أو جرى اهمال الحالة الانسانية فان القيود السياسية والاجتماعية ستزداد وتعرض الاستقرار في التسعينات وما بعدها للخطر . وبالمثل ، اذا ازداد الضرر اللاحق بالبيئة وازداد تدهورها فان أساس الموارد الطبيعية للبلدان النامية ورفاه شعوبها سيلحق بهما الضرر وسيصبح التقدم في مجال التنمية ذاتها أمرا لا يمكن الحفاظ عليه . ولذا يجب على الاستراتيجية أن تولي اهتماما خاصا للسياسات والتدابير اللازمة في مجال التخفيف من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية والبيئة ."(١٠)

٤١ - وازداد مفهوم التنمية الجديد وضوحا من خلال المناقشات الدولية حول التنمية البشرية في بداية التسعينات . وكان من نتائج هذه المناقشات بعض التراجع عن النظرة التقليدية الى الدولة كراع والى الكائن البشري كمتلق للرعاية دون أن يعمل أي شيء . وبوضع الكائن البشري في محور عملية التنمية أصبح مفهوم التنمية الجديد يرى دور الدولة كداعم للأنشطة الاجتماعية البشرية وليس كبديل عن هذه الأنشطة . وعلى ذلك ، فمن المتوقع أن يؤدي ضمان حقوق الانسان الى تشجيع وحفز المشاركة الشعبية في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي . وعلى الدولة ، من جهة اخرى ، أن ترعى المصالح المشتركة (القانون والنظام والعدالة الاجتماعية والأمن والبيئة) وأن تكفل استدامة العملية الانمائية .

٤٢ - ولا تزال وظيفة الدولة من الناحية الانمائية ، موضوعا للمناقشة . فالبعض يصر على تقليص هذه الوظيفة بدرجة كبيرة . غير أن البعض الآخر ، انطلاقا من التجربة التاريخية للتنمية البشرية ، يدعو الى التفاعل الخلاق والنشط بين القطاعين الخاص والعام وبين الفرد والدولة . ويعتقدون أن بالامكان تنظيم عملية التنمية على نحو يشجع ويحفز القدرة البناءة لكل عامل من عوامل عملية التنمية مع تحييد قدرته الهدامة .

ثالثا - جهود التنمية الوطنية

٤٣ - أشارت الدول الأعضاء ، في ردودها على المذكرة الشفوية للأمين العام ، أن جهودها الانمائية خلال السنوات الماضية كانت تركز على عدد من الأهداف المتصلة بالأهداف الواردة في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وهي القضاء على الفقر ؛ وتنمية الموارد البشرية ؛ وحماية الجماعات الضعيفة ؛ وتثبيت النمو السكاني ، والحماية والرعاية الاجتماعيتين ؛ والنهوض بالمرأة .

٤٤ - وتحدثت معظم الردود أيضا الى الأمين العام عما قامت به البلدان من التدابير السياسية والبناء المؤسسي في مجالات معينة من مجالات التنمية البشرية . وكما أن الدول المجيبة تتباين في مستويات تنميتها وتقدمها الاجتماعي كذلك تختلف أهدافها الملموسة وجهودها .

ألف - البلدان النامية : الجهود المبذولة للمحافظة على الانجازات الاجتماعية الماضية واستدامة التقدم الاجتماعي

٤٥ - أبلغت موريشيوس عن تحسن كبير في توزيع الدخل الفردي منذ نهاية الثمانينات سببه بالدرجة الأولى عاملان اثنان : زيادة في الناتج القومي الاجمالي واستقرار نمو السكان . وبحسب المعلومات التي قدمتها الحكومة تضاعف تقريبا الناتج القومي الاجمالي بأسعار السوق من ٢٣٥٧٦ مليون روبية في عام ١٩٨٧ الى ما يقدر بـ ٤١٢٦٥ مليون روبية لعام ١٩٩١ . وقد كان لهذا النمو الاقتصادي مقرونا ، باستقرار معدلات النمو السكاني في الثمانينات ، أثر مؤات على الدخل الفردي الذي ازداد من ٢٢٩٥١ روبية في عام ١٩٨٧ الى ٣٩٢٤٥ روبية في عام ١٩٩١ . على أن هذا الاتجاه التوسعي ، كما تبين الحكومة ، قد كان المحرك له عموما الزخم الذي لم يسبق له مثيل في منطقة تشجيع الصادرات ، واذا استثنينا مساهمة منطقة تشجيع الصادرات ، ينخفض المعدل السنوي للنمو الاقتصادي من متوسط ٧ر٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، الى ٥ر٤ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩١ . وعلى الرغم من ذلك فان الاقتصاد المتوسع قد سمح بنمو مستمر في خلق العمالة في موريشيوس خلال السنوات القليلة الماضية . ففيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١ ، أنشئ ما يزيد على ٤٠٠٠٠ وظيفة جديدة . أما معدل البطالة الذي كان ١ر٩ في المائة عام ١٩٨٧ فقد انخفض الى مستوى كسر في عام ١٩٩١ .

٤٦ - وكانت حكومة موريشيوس تحاول استخدام فوائد النمو الاقتصادي من أجل تحديث الهياكل الأساسية الاجتماعية ورفع مستوى نوعية الحياة للسكان . ففي مجال الاسكان ، أخذت بنظام للاقراض الاسكاني الطويل الأجل ووضعت حوافز ضريبية بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان . ويتكون البرنامج من قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة مدعومة . تخصم من حساب الدخل كل مدفوعات الفوائد على قروض الاسكان . وأتيحت قروض الاسكان هذه من خلال شركة موريشيوس للاسكان ، التي أسست في عام ١٩٩١ ، وأهدافها الرئيسية هي التالية : شراء وامتلاك الاراضي والمباني للتنمية العقارية وإعمار الاراضي التي تمتلكها الشركة ، والعمل في بناء المساكن والتنمية العقارية الأخرى . وقد شرعت الشركة بالفعل في برنامج كبير للاسكان يتكون من بناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية في السنة خلال الأعوام الأولى والوصول في النهاية الى رقم مستهدف يقرب من ٥٠٠٠ وحدة في السنة .

٤٧ - وكانت الحكومة تحاول أيضا جاهدة تحسين المرافق الأساسية للبيوت . ففيما بين ١٩٨٣ و ١٩٩٠ ارتفعت النسبة المئوية للبيوت المزودة بالكهرباء من ٩٤ في المائة الى ٩٨ في المائة . وقد أصبح الغاز الوقود الرئيسي

للطبخ ، بعد انخفاض سعره نتيجة لالغاء الضرائب الجمركية على واردات الغاز . وتبلغ الآن نسبة البيوت الموريشية الموصولة فعلا بالمياه الممدة بالانابيب نحو ٩٨ في المائة .

٤٨ - وقد كانت تنمية الموارد البشرية واحدا من المجالات التي تركزت فيها جهود الحكومة خلال العقود الماضية ، وكنتيجة لذلك ، حقق البلد تقدما ملحوظا في التعليم . "التعليم الأساسي مقرر لجميع الأطفال حتى ٦ سنوات . وتبلغ معدلات التسجيل في المدارس ما يقرب من ١٠٠ في المائة . . . . ولدى كل مجلس قروي مدرسة ابتدائية واحدة على الأقل . وتوجد خمس سنوات من التعليم الثانوي تؤدي الى شهادة مدرسية ثم سنتان أخريان تؤديان الى شهادة الدراسة الثانوية . وتبلغ نسب التسجيل في المرحلة الثانوية ٥٠ في المائة تقريبا . والتعليم مجاني في جميع المراحل . وتقدم الكتب المدرسية بالمجان لجميع تلامذة المدارس الابتدائية والى أبناء الأسر الفقيرة في المدارس الاعدادية ."

٤٩ - وعلى أي حال فان البلد يعاني من نقص في التقنيين وبعض الفئات الفنية الأخرى . ومن أجل حل هذه المشكلة شجعت الحكومة إنشاء هيئات اقليمية للتدريب التقني ، ومدرسة ثانوية تجمع بين التعليم التقني والتعليم العام . وهناك خطة رئيسية جديدة للتعليم لعام ٢٠٠٠ ، أعدت مؤخرا ، تهدف الى توسيع هيكل التعليم بحيث يصبح أكثر استجابة لاحتياجات مجتمع متغير بسرعة .

٥٠ - وفي مجال الصحة ، كانت تحاول موريشيوس تحقيق الهدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ . ومن ناحية الوصول الى الخدمات الصحية ، تتوفر لسكان موريشيوس هذه الخدمات بالمجان مما ساعد على تحسين الحالة الصحية للسكان .

٥١ - وبحسب التقرير الرسمي ، فان نسبة الأطباء العاديين الى السكان وأطباء الأسنان الى السكان التي تحققت بحلول عام ١٩٩٠ كانت ١٠٩١ و ٧٤٠٠ على التوالي . وأنشئت شبكة واسعة من الخدمات الصحية للأمهات والأطفال . وتتوفر للسكان مجموعة واسعة من الخدمات الطبية من خلال مراكز الصحة الحضرية والمراكز الصحية الأهلية ووحدات الرعاية الطبية الأولية والمستوصفات . على أن نوعية الخدمات الطبية لا تزال تشكل مشكلة بانتظار الحل .

٥٢ - وقد كانت موريشيوس جادة في تطوير وتحسين نظام الرعاية الاجتماعية فيها . فقد تم توسيع نظام المعاشات التقاعدية الوطني للبلاد ، الذي بدأ في منتصف السبعينات بقصد حماية العمال جميعهم في القطاع العام ، ليشمل جميع المستخدمين في القطاع الخاص ، بما في ذلك العاملون لحسابهم والمستخدمون في المنازل . ونقح في أواخر السبعينات قانون المساعدة الاجتماعية لعام ١٩٠٢ ليوفر المساعدة للفئات الضعيفة ، وخصوصا الفئات التي هي في أدنى مستويات الدخل ، ووسع أخيرا لينص على توفير ثياب دافئة للعجائز ومساعدة مالية للطلاب المحتاجين .

٥٣ - وفيما بين ٤ و ٥ في المائة من سكان موريشيوس يعانون من نوع ما من العجز . ومن أجل حماية المعوقين أنشئ مجلس وطني لإعادة تأهيل المعوقين . وهو مسؤول عن تقديم منافع نقدية وخدمات تدريبية وتأهيلية للمعوقين .

٥٤ - والنيجر ، شأنها شأن كثير من البلدان الأفريقية الأخرى ، تواجه حاليا مصاعب خطيرة تعرقل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وهناك شعور واسع النطاق بأثر الأزمة الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية ومن قبل الناس . فقد كانت الحالة الاقتصادية في تدهور منذ سنوات . ويقدر متوسط الدخل الفردي بـ ٣٢٠ دولارا . ثم ان العمالة الناقصة والأمراض وسوء التغذية منتشرة على نطاق واسع . والنمو السكاني سابق جدا للتوسع الاقتصادي - فالأول معدله ٣ر٤ في المائة والثاني معدله ٢ر٣ في المائة . وأمام هذه الخلفية المخيبة للآمال لا بد للمرء أن يضيف أيضا الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر التي تمس حياة الناس وتسبب التنقل والهجرة ، الأمر الذي هو مسؤول عن الدمار الذي يحدث في المناطق الريفية .

٥٥ - وأمام هذه الحالة المفزعة اشتغلت النيجر في برنامج للتكيف الهيكلي يستهدف تحسين البيئة الاقتصادية . غير أن النتيجة النهائية لبرنامج التكيف هذا قد كانت أثرا سلبيا على العمالة وعلى القوة الشرائية لدى الناس . وحتى الاحتياطات التي وضعت من أجل التوازن بين الآثار الاقتصادية الجارفة لبرنامج التكيف الهيكلي لم تفد كثيرا .

٥٦ - وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة ، فان من الصعب الادعاء بتحقيق أي تقدم أو نتائج مرئية في القطاعات الاجتماعية للبلد .

٥٧ - والحالة الصحية في النيجر مخيفة وحرجة بشكل خاص . فقد كانت حصة القطاع الصحي في نفقات الميزانية دائما في حدودها الدنيا . ففي عام ١٩٦٠ كانت ٧٥ر٨ في المائة وانخفضت الى ٧٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٠ . وعدد العاملين في القطاع الصحي غير كاف . فهناك ، على سبيل المثال ، طبيب واحد لكل ٤٨٠٠٠ من السكان وقابلة واحدة لكل ١٤٠٠ أم حامل . ثم ان معدل الوفيات للأمهات والأطفال أعلى معدل في العالم ، فهما على التوالي ٧٠ في الألف و ١٣٢ في الألف ، والعمر المتوقع هو نحو ٤٨ سنة .

٥٨ - وعلى أي حال ، فقد بذلت جهود لتنمية القطاع الصحي - لحماية الفئات الضعيفة ، ولا سيما الأمهات والأطفال ، وكذلك من أجل تقليل الأثر السلبي للانكماش الاقتصادي الذي سببه برنامج التكيف . وفيما يلي بعض التدابير التي اتخذت في هذا المجال :

(أ) توسيع برنامج التطعيم ؛
(ب) تكثيف عملية مكافحة الملاريا ؛

(ج) تكثيف العمل لمكافحة الاسهال ؛
(د) برنامج وطني للتربية الصحية ؛
(هـ) تكثيف المكافحة ضد سوء التغذية ؛
(و) برنامج وقاية وتكثيف العمل في مكافحة الأيدز ؛
(ز) تنظيم الأسرة (بدأ بالفعل في عام ١٩٨٥) وإنشاء مركز وطني لصحة الأسرة .

٥٩ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها النيجر في ميدان التعليم ، لا تزال معدلات التسجيل في المدارس منخفضة جدا . وفيما يبدو أن الاعتمادات المخصصة للتعليم في الميزانية هي أعلى الاعتمادات وتستوعب ما يقارب من خمس الميزانية . وعلى أي حال ، فان معدل التعليم في المناطق الفرعية هو أدنى المعدلات . حيث يقدر بـ٥ر٢٣ في المائة في عام ١٩٩٠ ، بينما كانت ٥ر٢٧ في المائة في عام ١٩٨٢ .

٦٠ - ويواجه النظام التعليمي أيضا نسبة عالية من التسرب ، وتعزى عموما الى الانتقائية العالية .

٦١ - ومدارس التدريب المهني لامحدودة العدد وتحاول مواكبة الطلبات المتزايدة على التنسيب . والتدريب الذي تقدمه المراكز المهنية غير كاف بسبب الافتقار الى المرافق وللاحتياجات المتغيرة لسوق العمل . ويزداد هذا الاتجاه تفاقما أيضا بسبب الركود الاقتصادي المستمر .

٦٢ - على الرغم من أن جهود الحكومة لا تزال غير كافية فقد أنتجت بعض النتائج الايجابية ، وخصوصا على مستوى المدارس الثانوية . فقد ارتفع عدد الطلاب المسجلين من ١٠٨ ١١ في عام ١٩٧٤ الى ١٢٩ ٥١ في عام ١٩٩٠ .

٦٣ - والتحدى الرئيسي الذي يواجه النيجر ، بدون شك ، حالة شبابها . فخمسون في المائة من السكان هم دون سن الخامسة عشرة . ومن الممكن أن يكون هؤلاء السكان ذخيرة للتنمية ، ولكنه يمثل أيضا عبئا على الدولة والأسرة لأنه يتطلب جهودا كبيرة - وعلى التحديد ، في مجال الصحة والتعليم وخلق العمالة وغيرها . والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية غير مسجلين في مدارس ويواجهون صعوبات متصاعدة في حياتهم اليومية ، وخصوصا بسبب تدهور الانتاج الزراعي .

٦٤ - وقد أصبحت البطالة بين الشباب مشكلة حرجة للاقتصاد . ومما أدى الى تفاقم هذه الحالة الأزمة التي يعاني منها البلد منذ عام١٩٨٥ .

٦٥ - ومن الممكن تلخيص الجهود المبذولة لتثقيف الشباب على النحو التالي :

(أ) تم اصلاح واحد من أقدم المؤسسات في المنطقة الريفية وتعرف باسم سماريا . وتقوم سماريا بتعليم الشباب كيف يتفاعلون فيما بينهم بحيث يستطيعون المشاركة في المجتمع والمشاركة في الأعمال الانمائية ؛

(ب) وأنشئت أيضا مراكز لتثقيف الشابات ؛

(ج) منذ عام ١٩٨٩ ، يجري تطبيق برنامج للشباب . ففي كل عام يتم انتقاء وتدريب من ٣٠٠ الى ٥٠٠ مراهق ، عادة من الطلاب ، لمكافحة التصحر والعمل في الأنشطة المتصلة بالزراعة ، ولا سيما المحافظة على التربة .

٦٦ - وتركزت الجهود على الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية ، وخصوصا الأطفال المهجورين وأطفال الشوارع .

٦٧ - وفيما يتعلق بالمعوقين حاولت النيجر أن تزيد من وعي السكان فيما يتعلق بمشكلة هذه الفئة الاجتماعية . وأنشئت خمس جمعيات للمعوقين من أجل معالجة مشاكلهم بالذات . وأنشئت أربع مدارس للاطفال المكفوفين والصم . وأنشئ أيضا التدريب المهني في مختلف الميادين . ومركزان للتدريب في مجالات الزراعة والدواجن والبستنة .

ويجري تنفيذ مشروع يستهدف إعادة ادماج الأطفال المصابين بشلل الأطفال في المجتمع .

٦٨ - وفي النيجر ، تلعب المرأة دورا هاما اجتماعيا واقتصاديا . غير أن الحياة اليومية وظروف العمل للنساء بعيدة جدا عما يجب أن تكون عليه بسبب مجموعة من التحيزات والمحرمات ، ولا تستفيد المرأة من نفس المزايا التي يستفيد منها الرجل .

٦٩ - ومن أجل تصحيح الوضع أنشئت عدة مؤسسات متخصصة في عام ١٩٨١ أنشئت ادارة النهوض بالمرأة ؛ وفي عام ١٩٨٩ أنشئت وزارة تعالج الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة . وفي عام ١٩٩١ ، توسعت ولاية هذه الوزارة لتشمل التنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة .

٧٠ - وتعالج الحكومة الاهتمامات التالية : تدريب المرأة (ادارة المشاريع الصغيرة) ؛ دور المرأة في الصحة والنظافة وتنظيم الأسرة ؛ مراكز للمرأة ، حيث تتعلم المرأة الخياطة والتغذية وكيف تقرأ وتكتب ؛ وتساعدة النساء

في المناطق الريفية في أعمالهن اليومية ، وبخاصة في تركيب المطاحن لطحن الكسافا والفستق وغيرهما ؛ وتقوم بوضع مشروع قانون للأسرة وقوانين ريفية تمكن المرأة من الوصول الى الأرض بقصد الزراعة .

٧١ - وقدمت حكومة جامايكا وصفا لجهودها في سبيل مواصلة التقدم الاجتماعي على الرغم من الأثر المعوق الناجم عن التدابير الحالية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي . ويعتزم البلد أن يمضي في خفض معدل الأمية بين السكان الجامايكيين . فقد انخفض المعدل من عام ١٩٧٢ الى ١٩٩٢ من ٥٠ في المائة الى ١٨ في المائة . وتتوخى الخطة الخمسية للتنمية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، تحقيق هبوط اضافي قدره ٩ في المائة في معدل الأمية بحلول عام ٢٠٠٠ .

٧٢ - ومنذ عام ١٩٨٢ أصبح التعليم الأولي عاما في جامايكا . على أن التعليم في مراحل ما بعد الابتدائية لا تزال غير الزامية . ونظام التعليم في جامايكا يحتاج الى تحسينات كبيرة من حيث النوعية . ويجب ازالة أوجه عدم المساواة للوصول الى التعليم في المرحلتين الثانوية والثالثية . وكان البلد يحاول تحسين الوصول الى التعليم من خلال توسيع المرافق أو عروض البرامج أو بالمساعدة المالية . وسيجري تحسين نوعية الخدمات التعليمية من خلال تحسين التدريب للمهنيين الوطنيين في المرحلة الثالثة من التعليم .

٧٣ - وتعاني جامايكا ، ككثير من البلدان النامية الأخرى ، من قلة الموظفين التقنيين . ومع ذلك ، فالتدريب التقني والمهني ، على الرغم من توسيعه مؤخرا ، ليس مجانيا . وتحاول جامايكا ايجاد حل لهذه المشكلة من خلال مجموعة من التدابير السياسية . وفي عام ١٩٩١ ، انشئت الوكالة الوطنية للتدريب بغية متابعة سياسة للتدريب المهني والتقني . وكانت الأهداف الرئيسية للسياسة الجديدة هي زيادة توسيع التعليم والتدريب التقنيين وضبط المستويات للتعليم والتدريب التقني والمهني .

٧٤ - وباعتبار التكاليف المحتملة لانشاء شبكة على النطاق الوطني للتدريب المهني والتقني واعادة التدريب ، فان الحكومة الجامايكية تشجع القطاع الخاص في البلاد على المشاركة في تسهيل تدريب واعادة تدريب الموظفين من خلال دعمهم للمؤسسات التدريبية .

٧٥ - ومن المشاكل التي تستأثر بالقدر الأكبر من الاهتمام بالنسبة لحكومة جامايكا هي الجوع وسوء التغذية والفقر . وفي سياق محاولاتها الدؤوب للقضاء على هذه المشاكل أخذت الحكومة تقدم وجبات غذائية في المدارس الحكومية . وهناك برنامج لطوابع الأغذية بدأ عام ١٩٨٤ لتغطية الفقراء المدقعين من جميع الأعمار تم توسيعه ليشمل فئات سكانية أخرى . وجرى تعديل هذا البرنامج على مر السنين ، فزيدت قيمة الطوابع والحدود القصوى لمختلف الفئات المستفيدة . ففي عام ١٩٩٠ أدرج في برنامج طوابع الأغذية وحدة لوضع المشاريع تقوم باختيار المستفيدين القادرين جسديا للقيام بمشاريع قائمة على الخدمة الذاتية ومدرة للدخل . والهدف هو ازالة الحاجة لدى هؤلاء الأفراد الى تلقي المساعدة من الدولة . والمنح لا تتجاوز ٥٠٠٠ دولار جامايكي للشخص . وتشمل المشاريع تربية الحيوانات وصنع الملابس والخبازة .

٧٦ - وقد وسعت جامايكا برامجها للضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية . ففي عام ١٩٩١ بدأ تطبيق برنامج يدفع بموجبه معاش تقاعدي خاص للاشخاص الذين بلغوا الخامسة والثمانين من العمر فما فوق ، بالاضافة الى نظام التأمين الوطني المطبق فعلا . وطبق في عام ١٩٩١ برنامج المعاشات التقاعدية للأرامل وأزيلت الفروق في سن التقاعد بين الذكور والاناث .

٧٧ - أما بالنسبة للاشخاص غير المشمولين بنظام التأمين الوطني (وليس لديهم دخل أو دخلهم قليل جدا) ، تطبق برامج خاصة للمساعدة الحكومية : برنامج نقل الدخل وبرنامج المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج اغاثة الفقراء وبرنامج الاغاثة في حالة الطوارئ للمعوقين والمسنين .

٧٨ - ومن أجل تحسين المنافع في المستقبل ، أنشأ مجلس التأمين الوطني في جامايكا مكتب استثمار في عام ١٩٩٠ ، مهمته انشاء ورصد ومواصلة حافظة تضم أحسن خليط من الأسهم ، تمكن الصندوق (وهو صندوق استئماني للاستثمار) من الوفاء بالمطالبات في المستقبل مع الاحتفاظ بسيولة كافية للوفاء بالمطالبات القصيرة الأجل بصورة مؤكدة وفورية .

٧٩ - وحاولت جامايكا أيضا بلوغ الكمال في برامجها الوطنية للرعاية الاجتماعية . ففي الوقت الحاضر ، تحاول المجالس الوطنية الجامايكية تحسين توجيه مخصصات الرعاية الاجتماعية واضفاء اللامركزية على تقديم الخدمات ، ولا سيما الخدمات التي تقدم الى المعوقين .

٨٠ - وقد تحقق تقدم ملحوظ في جامايكا في مجال تحسين مركز المرأة . فالمرأة الجامايكية تتمتع باجازة للأمومة مضمونة . ولهم حقوق متساوية مكفولة في جميع مجالات التعليم ومساواة في الأجور عن نفس العمل . ونتيجة لقانون الحد الأدنى للأجور لعام ١٩٧٥ أصبحت العاملات المنزليات مشمولة بنظام الحد الأدنى للأجور . وصدر مؤخرا عدد من القوانين المتعلقة بالزواج زادت بصورة ملحوظة من حماية حقوق المرأة ومصالحها فيما يتعلق بالممتلكات والحضانة والوصاية على الأطفال والارث .

٨١ - وفي الوقت الحاضر يركز مكتب شؤون المرأة الجامايكي انتباهه في زيادة فرص وصول المرأة الى العمالة والدخل وعلى رفع مستوى المهارات لدى المرأة . وحاول أيضا زيادة فرص وصول المرأة الى الائتمان والأسواق . وقد سعى المكتب الى تأمين نسبة مئوية عادلة من الوظائف للنساء في المشاريع التي يجري تنفيذها داخل القطاع العام . وفضلا عن ذلك ، تعاون المكتب في السنوات القليلة الماضية مع المنظمات غير الحكومية بغية توسيع الامكانيات لوظائف اضافية من أجل المرأة خارج القطاع العام .

٨٢ - ومحور التركيز الرئيسي في السياسة الجامايكية فيما يتعلق بحماية حقوق الاطفال هو المعوقون وأطفال الشوارع .

٨٣ - وفي السنوات الأخيرة ، تدهور نظام الصحة العامة الجامايكي تدهورا كبيرا بسبب انخفاض المخصصات من الميزانية ونقص شديد في عدد الممرضين والممرضات وغيرهم من العاملين في المجال الصحي . ومن أجل حل هذه الأزمة اتخذت الحكومة قرارا بتطبيق رسوم على المستعملين . وتم اعتماد جدول جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ويجري حاليا العمل بالممارسة الجديدة في مستشفى سبانش تاون ومن المتوقع أن يطبق في جميع المستشفيات العامة . على أن بعض الفئات السكانية ستعفى من هذه الرسوم .

٨٤ - وفي عام ١٩٨٩ أوصت فرقة العمل السكانية التابعة لخطة التنمية الخمسية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، بالقيام على سبيل الاستعجال باعادة تقييم أهداف السياسة السكانية الوطنية في ضوء الظروف الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الحالية في جامايكا . وسيتركز الاهتمام في السياسة السكانية الجديدة على تحسين الحالة الصحية للسكان وعلى تقليل معدل الوفيات بين الاطفال الرضع وتحقيق زيادات في العمر المتوقع عند الولادة وفي معدل انتشار وسائل منع الحمل .

٨٥ - كانت حكومة ترينيداد وتوباغو تقوم بتعديل سياسة التنمية الاجتماعية فيها بحيث تتسق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجارية . فشرعت بادخال اصلاح على نظام ايصال الخدمات الاجتماعية بقصد ازالة بعض أوجه القصور ، ولا سيما التجزؤ ، نتيجة لازدواج الأنشطة ؛ وعدم وجود أي نظام لتسهيل التنسيق والتعاون بين الوزارات والوكالات ؛ والافتقار الى آليات التقييم .

٨٦ - ولتلافي أوجه القصور هذه في مجالي الضمان الاجتماعي واعادة توزيع الدخل ، قامت حكومة ترينيداد وتوباغو بتنقيح للتشريعات الناظمة للوصول الى برامج المساعدة الاجتماعية . فقد ساد الشعور بأن فاعلية هذه البرامج قد ضعفت بالأنظمة العتيقة نوعا ما . والتشريع الجديد سوف يسهل الوصول بدرجة أكبر الى برامج المساعدة العديدة . ثم ان مكون التأهيل المقترح هو أيضا في شكل مشروع للتدريب والتنمية وينبغي أن يسهم في تحقيق مزيد من الفاعلية والكفاءة في المساعدة الاجتماعية المقدمة الى بعض المستفيدين المعينين (كالزوجات المضطهدات والمحكومين المعلقة عقوباتهم ، والمجرمين السابقين والمتسربين من المدارس) .

٨٧ - ومن أجل تحسين توفير للمساعدة الاجتماعية للأسر المعوزة والاطفال المحتاجين ، قامت الشعبة الوطنية لخدمات الأسرة بتدوين جميع التشريعات المتعلقة بالطفل والأسرة . وحاولت الشعبة من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تثقيف جميع الفئات الوكالات المهتمة بمساعدة الأسر المحتاجة والأطفال المحتاجين .

٨٨ - واقترحت الشعبة الوطنية لخدمات الأسرة عدة تدابير تستهدف توسيع نظام المساعدة الاجتماعية وهي انشاء نظام لرعاية الاطفال ؛ واجراء تحليل لحالة الاطفال في الظروف الصعبة جدا ، وتدريب العاملين في مجال ادارة الحياة الأسروية ، وانشاء برنامج تثقيفي عام يستهدف إنشاء نظام لرعاية الطفل ، وتدريب الموظفين العاملين في دور الايتام والمدارس الصناعية .

٨٩ - وهناك برامج جديدة للمساعدة الاجتماعية يجري العمل فيها ، تمثل محاولة للتغلب على مشاكل الأسرة/الطفل من خلال توفير الدعم لتنمية المجتمع المحلي ، وخصوصا بالنسبة لأفقر الأفراد في المجتمع . ويبدو أن أكثر هذه البرامج نجاحا هو البرنامج ذو الوجهة الشعبية الذي نفذ في عام ١٩٩١ ووجه الى ثمانية من أضعف المجتمعات المحلية في البلد . واحتياجات المجتمع المحلي - الجسدية والاجتماعية والهياكل الأساسية - كان يحددها المجتمع المحلي وتستخدم موارد المجتمع المحلي (وخصوصا اليد العاملة) لتلبية الاحتياجات المحددة . وقدمت الحكومة المساعدة التقنية والتمويل وسيوسع البرنامج ليشمل سائر المجتمعات المحلية في البلد .

٩٠ - وقد حققت ترينداد وتوباغو تقدما في توفير الحماية القانونية للمرأة . ففي عام ١٩٩١ صدر قانونان جديدان : قانون العنف المنزلي وقانون حجز المكاسب (الاعالة) .

٩١ - واقترحت مؤخرا عدة تدابير لتيسير دخول/رجوع المرأة الى سوق العمل : برامج معجلة للتثقيف ومحو الأمية بين النساء وتدريب الأمهات الصغار على المهارات التقنية/المهنية لزيادة صلاحيتهن للسوق ؛ وتشجيع انشاء حضانات للرعاية النهارية داخل المؤسسات الصناعية أو بالقرب منها لتشجيع الأمهات الشابات على العمل ؛ وتشجيع إنشاء تسهيلات مخفضة للتكلفة للرعاية النهارية داخل الأحياء تجري في بيت أحد الأمهات التي ستدرب على الاشراف على الاطفال .

٩٢ - وفي محاولة لتقديم اغاثة فورية الى العدد المتزايد من الفقراء والعاطلين عن العمل والمعدمين ، أنشأت حكومة ترينيداد وتوباغو ، بالتعاون مع منظمات غير حكومية ، برنامجا لاطعام المحتاجين في عام ١٩٩٠ . وبالاضافة الى الغذاء يقدم هذا البرنامج ، الخدمات التأهيلية للمشردين والفقراء . وخلال عام ١٩٩٠ كان عدد المشمولين بهذا البرنامج نحو ٨٠٠٠ شخص .

٩٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، افتتح مركز لتقييم التأهيل الاجتماعي يستطيع أن يدخله المرء في أي وقت . ويوفر هذا المركز المعالجة والاصحاح والتغذية واللباس والمأوى للمعوزين والمشردين غير المرضى عقليا . وفي الوقت الحاضر ، ينوع أنشطته بهدف اعادة ادماج المشردين في الحياة المنتجة .

٩٤ - وأدرج في برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى عنصر للتنمية الشخصية . وهذا العنصر ثمة مميزة للبرامج الاجتماعية الحالية التي أصبحت ، مقارنة بالبرامج السابقة ، أكثر فعالية في الوصول الى الفئات المستهدفة وفي تنمية اعتمادها على النفس .

٩٥ - كان الشاغل الرئيسي للحكومة فنزويلا تعمق ظاهرة الفقر . فحسب تقديراتها . ارتفع عدد الأسر التي هي في حالة فقر مفرط من أقل من ٣ في المائة عام ١٩٨١ الى ما يقرب من ٢٠ في المائة عام ١٩٨٨ . وظهر

أيضا تدهور في مستوي المعيشة للسكان بوجه عام . وقد أعيد فحص السياسة الاجتماعية للبلد بهدف وقف هذه الاتجاهات السلبية .

٩٦ - واعتمدت في عام ١٩٨٩ استراتيجية اجتماعية جديدة تركز على إعادة توجيه الموارد الى المحتاجين وتشمل تدابير تستهدف احتواء الأثار الاقتصادية السلبية لسياسة التكيف . وتكون السياسة الاجتماعية الحالية من تركيز قوي على الفقر ؛ وتحول عن الاعانات المعممة الى برامج تستهدف تعزيز القطاعات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض (دعم موجه) ؛ وزيادة التأكيد على دور القطاع غير الحكومي في مجال الخدمات ، مع ايجاد الحوافز لمشاركة المجتمع المحلي في ادارة البرامج الاجتماعية ؛ وتقوية الخدمات القائمة داخل اطار التدابير الموجهة نحو الفئات الاجتماعية الأضعف بيولوجيا واجتماعيا . وأحد الأهـداف الاضافية إرساء الأسس لتنمية الموارد البشرية .

٩٧ - ومتابعة لهذه الأهداف ، قامت فنزويلا بجهود لم يسبق لها مثيل من أجل توسيع مجموعة متماسكة من البرامج الاجتماعية تستهدف تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لأفقر القطاعات من السكان . ومن بين البرامج الجديدة برامج علاوة الغذاء (١٩٨٩) وبرامج علاوة اللبن وبرنامج اللوازم والزي الموحد للمدارس . ويجري تنفيذ هذه البرامج من خلال شبكة من دور الحضانة والمدارس الابتدائية . وبحلول عام ١٩٩١ ، كان أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الأطفال المسجلين في دور الحضانة والمدارس الابتدائية يستفيدون من هذه البرامج .

٩٨ - وفي الوقت الحاضر ، تفكر حكومة فنزويلا بتوسيع البرامج المذكورة أعلاه لتشمل الأطفال غير المسجلين في المدارس اعتبارا من عام ١٩٩١ . وسوف يستخدم جزء من اعتماد جديد خاص قدره ٣ر٥ ملايين بيزا لتمويل برنامج لتقديم الدعم المباشر للأغنية بالنسبة للاطفال الذين يعيشون في الظروف الصعبة للغاية .

٩٩ - وأنشطة فنزويلا في مجال الرعاية الاجتماعية غير مقصورة على اعانات الأغنية . فقد قام البلد أيضا باصلاح وتوسيع نظام رعاية الطفل والأمومة . وينصب التركيز جديد على توفير الرعاية الصحية الأولية بدلا من التركيز على الطـب العلاجـي .

١٠٠ - ومن أجل توسيع وصول الفئات ذات الدخل المنخفض الى التعليم ، زادت فنزويلا عدد مدارس الحضانة . ومن أهم البرامج الاجتماعية للحكومة هو برنامج الرعاية النهارية للأسرة . فهو يهدف الى تحسين المستوى الغذائي للاطفال من الأسر الفقيرة وتشجيع الاهتمام بالتعليم لدى هؤلاء الأطفال وهم صغار جدا .

١٠١ - وفي السنوات القليلة الماضية ، اضطلعت فنزويلا ببعض البرامج التجريبية لتعزيز الاقتصاد على المستوى الشعبي ، من تقديم قروضا الى منظمي المشاريع الخاصة وتعزز الحركة التعاونية من خلال ما يسمى بأسواق الاستهـلاك العائلي . وتمثل هذه الأسواق بالفعل شكلا من القروض الممنوحة على أساس تعاقدي يعاد دفعها الى الدولة ، وتستخدم لدعم الأنشطة الانتاجية للتعاونيات ولخفض أسعار السلع الاستهلاكية .

١٠٢ - ويقوم البلد ايضا بوضع نظام جديد للضمان الاجتماعي . ففي عام ١٩٨٨ بدأ بتطبيق برنامج التأمين ضد البطالة . ويجري حاليا النظر في مكونات أخرى لهذا النظام .

١٠٣ - وتوفر حكومة مصر العديد من الخدمات الاجتماعية للسكان من خلال الجمعيات التعاونية (في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية أو المستحدثة) . ويبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات ١٦ مليون نسمة تقريبا . وتقوم الجمعيات بتنفيذ العديد من المشروعات والخدمات : دورات محو الأمية ؛ والتدريب المهنى ، والرعاية الصحية ورعاية الطفل ؛ ورعاية الكبار فى السن ، والنوادى الثقافية والإجتماعية للأطفال والراشدين . وتعتزم الحكومة أن تروج من خلال الجمعيات لبرنامج جديد يستهدف زيادة الوعى البيئي لدى السكان ،وإرساء الأساس لمزيد من الأنشطة المنظمة التى تستهدف حماية البيئة .

١٠٤ - وقد ركزت مصر ، فى سياستها الخاصة بالتنمية الإجتماعية ، على الفئات التى يبطؤ تفاعلها مع المجتمع لسبب أو لآخر . والمعوقون هم احدى هذه الفئات . وهناك حاليا برنامج للتأهيل الإجتماعى للمعوقين يستهدف تحقيق الأهداف التالية :

(أ) منع العجز بالاكتشاف المبكر لحالات الاعاقة ومساعدة الاشخاص المعنيين على تحقيق أقصى قدراتهم ؛

(ب) توفير فرص التعليم الخاص لفئات المعاقين ؛

(ج) توفير فرص التوجيه والتأهيل المهني ؛

(د) توفير فرص العمل والتشغيل المناسبة ؛

(هـ) توفير فرص الرعاية الاجتماعية لضمان استقرار المعوق أو الحياة المعيشية لذويه سواء خلال التأهيل أو فيما بعد ؛

(و) ترشيد اتجاهات الرأي العام نحو معاملة المعوق بأساليب الاعلام المختلفة ؛

(ز) تشجيع البحوث العلمية لمشكلات المعوقين وأساليب رعايتهم ؛

(ح) تهيئة المؤسسات وغيرها لتناسب المعاقين ولتضمن سلامتهم من الأخطار ؛

(ط) توفير فرص الترويح الهداف بامكانيات مناسبة لظروفها .

١٠٥ - ويجرى العمل على تحقيق هذه الأهداف في مكاتب التأهيل الاجتماعى ، ومراكز التأهيل ، ومراكز العلاج الطبيعى ، والمصانع المحمية ، ومصانع الأجهزة التعويضية ، ومؤسسة التثقيف الفكرى ، ومركز التوجيه النفسى ، ودور حضانة للمعوقين . وأنشأت الحكومة دورات مخصصة لتدريب العاملين فى المؤسسات لرعاية وتأهيل المعوقين (مرظفو التأهيل الاجتماعي) وتشجع الدراسات البحثية المتعلقة بتأهيل المعوقين .

١٠٦ - وسياسة الحكومة فيما يتعلق بالمرأة تقوم "على أساس أن المرأة نصف المجتمع ، وأنها تقوم بوظائف اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية ولابد من توفير كل ما يمكنها من أداء هذه الوظائف الهامة بنجاح ، وأن من حق المرأة على الدولة والمجتمع أن تنال كل ما تحتاج اليه من معاونة ورعاية للتغلب على ما يواجهها من معوقات . والمشاريع الحالية فى الميدان تهدف الى تشجيع مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع ورفع مستواها الإقتصادى ومساعدتها على ممارسة أنشطة اقتصادية مدرة للدخل . ويجرى تنفيذ هذه المشاريع فى ١٠٠ قرية ب١٣ محافظة من محافظات الجمهورية .

١٠٧ - وبرنامج الأسر المنتجة ، الذى بدأ تنفيذه مؤخرا فى مصر ، هو محاولة لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على زيادة دخلها . وفي ٢٧٥٠ مركزا لاعداد أسر منتجة ، افتتحت فى الجامعات على مستوى الجمهورية ، ويجري تعريف الأسر بالفرص الموجودة لزيادة دخلها - مثل ، صنع المنتجات اليدوية (الأطباق الصدفية ، والمشغولات النسوية بالقش ، والكليم) فى البيت .

١٠٨ - وفى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت حكومة بنما استراتيجية إنمائية وطنية تتكون من سياسات معينة تستهدف الانعاش الإقتصادى والنمو المستدام ، وخلق العمالة وتقليل الفقر فى القطر . وخلق العمالة أحد الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية وتعتبر آلية رئيسية لحل المشاكل الاجتماعية الرئيسية التى يواجهها البلد . ومن المطلوب والمتوخى إدخال إصلاحات على نظام التعليم .

١٠٩ - ومن السياسات التى ستطبق تخفيض القيود التنظيمية على الاقتصاد ، ولاسيما اسواق العمل ، كوسيلة لزيادة فرص العمل المعروضة . ومن المخطط أيضا إدخال اصلاح ضريبي لازالة تشوهات الحوافز . ومن الأهداف النهائية إعادة تشكيل هيكل آليات تثبيت الأسعار بحيث تجعل قوى السوق هى التى تحدد الأسعار .

١١٠ - وخلال السنوات القليلة الماضية ، حدث نتيجة للجهود الحكومية فى مجالات الصحة والتعليم والاسكان والعمل ، تقدم هام فى المؤشرات الاجتماعية الرئيسية ، كالعمر المتوقع ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدل التسجيل فى المدارس . فقد بلغ متوسط النفقات الاجتماعية ٣٨ فى المائة من مجموع نفقات القطاع العام خلال السنوات الست الماضية . غير أنه فى عام ١٩٩٠ ، وبسبب الأزمة السياسية ، هبط الانفاق الاجتماعى ، بالنسبة للفرد الواحد بنسبة ٢٠ فى المائة .

١١١ - على الرغم من التقدم المذكور آنفا ، ظل مستوى الفقر عاليا جدا فى القطر بسبب مشاكل فى سوق العمل ، وتوزيع مشوه للدخل وعدم الكفاءة فى تنفيذ البرامج الاجتماعية من جانب القطاع العام ،وخصوصا بسبب سوء تحديد الفئات المستهدفة . فحوالى ٥١ فى المائة من الاسر النامية فقيرة ، منها ٢٧ فى المائة أسرة مدقعة الفقر .

١١٢ - ولتخفيف هذه الحالة ، اعتمد البلد الاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر، التى تتكون من سلسلة من المشاريع فى مجالات التغذية والصحة والتعليم والإسكان وغيرها .

١١٣ - وفى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، اعتمد البلد برنامجا للاصلاح الضريبي ، يتوخى ، فى جملة أمور ، توزيع الدخل بصورة أفضل عن طريق تخفيض معدل الضريبة وزيادة الاقتطاعات الضريبية المسموح بها . وعلى جانب الإنفاق ، تعتبر الاستثمارات فى الصحة والتعليم والإسكان أولويات ، يجري تنفيذ مشاريع معينة فى كل من هذه الميادين .

١١٤ - وتم الاضطلاع بالأنشطة التالية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٠ :

(أ) فى مجال الصحة : توزيع فيتامين الف فى المناطق التى تعانى من مشاكل مرتبطة بسوء التغذية التثقيف فى مجال التغذية - تنظيم حلقات دراسية فى مشاكل التغذية للعاملين فى وزارات الصحة ، والتعليم والعمل . وفى عام ١٩٩٠ ، تلقى هذه الدروس نحو ٦٠٠ شخص ، وارتفع عدد المشتركين فى عام ١٩٩٠ إلى ٧٧٥ شخصا ؛ وانشاء برنامج التغذية التكميلية للحوامل ، الذي يشمل البرنامج ٦ مراكز صحية حكومية ويشمل نحو ٧٠٠ امرأة خلال فترة ستة شهور ؛

(ب) فى مجال التعليم : التنمية المجتمعية والسيكو - سوسيولوجية من خلال مناقشة مسائل محددة ، مثل اساءة استعمال المخدرات ، لزيادة وعى الجمهور ؛ تعزيز حقوق الإنسان من خلال النظام التعليمى . وأكمل نحو ٣٠٠ معلم دورات متخصصة بحقوق الإنسان ؛

(ج) فى مجال الإسكان : هناك خطط تتوخى هذه إنشاء ٧٨٠٠ مسكن للأسر المنخفضة الدخل . وسيتم فى الفترة ١٩٩١ -١٩٩٢ بناء ١٤٨٠ وحدة ، يستفيد منها ٥٠٠٠ شخص ؛ ومشروع تجديد الريف لبناء مبان تضم ١٩٨ شقة .

١١٥ - الأهداف الرئيسية للسياسة الإجتماعية الحالية لعمان هى تحقيق العدالة الإجتماعية والحماية الاجتماعية لكل فرد فى المجتمع بنشر مظلة الضمان الإجتماعى بدعم قنوات العمل الإجتماعى فى الولايات والمناطق على أن ذلك لايعنى أن حكومة عمان تنوى فقط تأمين حد أدنى مضمون من الحماية للسكان . فالتأكيد فى السياسةالإجتماعية الحالية ينصب على تحويل الأسر الضمانية إلى أسر منتجة ، باستثمار الجهود البشرية لأفراد الأسر وتدريبهم على انتاج الحرف اليدوية السليمة من الناحية البيئية .

١١٦ - ولمتابعة هذه الأهداف ، وضعت حكومة عمان ٩٠ مشروعا يشترك فيها ١٢٢ ٧ شخصا من الجنسين . وقدمت اليهم الأدوات والخدمات اللازمة لهدف زيادة دخولهم . وبلغت قيمة منتجات الحرف اليدوية التى أنتجها المتدربون ٧٠٧ ٦٥ ريالات عمانية ويتم تسويقها من خلال معرض دائم .

١١٧ - وطبق المنهج الإنمائى نفسه لرفع مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية . وأولي إهتمام خاص لجهود الرعاية الإجتماعية وجهود التنمية الإجتماعية للمجتمعات الأقل حظا فى التنمية وذلك فى شكل مشروعات مشتركة (بين الحكومة والأفراد) ، تهدف الى تحسين ظروف البيئة واستثمار القدرات الذاتية لتلك المجتمعات . وحتى أواخر عام ١٩٩١ ، بلغ عدد المشاريع التنموية ٩٨١ مشروعا بلغت تكلفتها الإجمالية ٣٥٢ ٧٠٢ ٣ ريالا عمانيا ، وبلغت قيمة المساهمات الحكومية ٩٢٧ ٧٥٤ ١ ريالا عمانيا ، وبلغت قيمة المساهمات الأهلية ٤٢٥ ٩٤٧ ١ ريالا .

١١٨ - لقد دأبت عمان على توسيع الخدمات الاجتماعية لتشمل سكان المناطق النائية وفئات اجتماعية معينة . وفيما يتعلق بسكان المناطق النائية تقدم خدمات علاجية بسيطة والتعليم فى مجال النظافة والخدمات الطبية الوقائية ، وذلك بواسطة "الرواد الصحيين" الذين انتدبتهم وزارة الصحة للعمل فى مراكز التنمية .

١١٩ - وانطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص واستغلال القدرات المعطلة ، قررت وزارة الشؤون الإجتماعية العمل ببرامج للمعوقين والنساء . وفى كلا الحالين ، ركزت الوزارة اهتمامها على تدريب المعوقين والنساء وتنمية قدراتهم بغية رفع مستوياتهم الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية . ويوجد حاليا أربعة مراكز لتأهيل المعوقين و ٨٩ مركزا للتدريب النسوى .

١٢٠ - لاتزال نسبة الأميين فى البلد كبيرة نسبيا ، ولا سيما بين النساء . وقد اتخذت وزارة التعليم ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل أنهجا مبتكرة . وعلى وجه الخصوص ، استخدمت على نطاق واسع المساعدة الطوعية من الأهالى فى جعل صفوف محو الأمية وتعليم الكبار فى متناول جميع الأميين من الجنسين . فقد شارك الأهالى فى نقل المدرسين من بيوتهم الى هذه الفصول بالاضافة الى متابعة الدارسين وتوعية المواطنين من خلال الزيارات المنزلية والمقابلات الفردية والجماعية من جانب الرواد والرائدات ."

١٢١ - وتعتقد حكومة الجمهورية العربية السورية أن من الواجبات الأساسية على الدولة أن تكفل كل مواطن فى حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة ، وهي مسؤولة عن صحة مواطنيها وينبغي أن توفر لهم وسائل الوقاية والعلاج والتداوى . وأن وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل الموكول إليها تنفيذ المهام المذكورة أعلاه قد ركزت جهودها فى الوقت الحاضر على توفير الخدمات الإجتماعية للفئات المحرومة كالمعوقين واليتامى واللقطاء ، وفاقدى الرعاية الأسرية والأحداث الجانحين والمشردين . وأحدثت لذلك العديد من هيئات الرعاية الإجتماعية لتقديم خدمات التربية والتعليم والتدريب والتأهيل المهنى والتشغيل وتوفير الرعاية الداخلية لتلك الفئات فى مؤسسات متخصصة . ويقوم عدد من المؤسسات المتخصصة فى البلد برعاية المعوقين من الأطفال . ومن بين

هذه المؤسسات ، أربعة معاهد للتربية الخاصة للصم والبكم فى مدن دمشق وحلب وحمص واللاذقية ، ومؤسستان نموذجيتان لتأهيل المكفوفين ومدرستان للأطفال المعوقين جسديا .

١٢٢ - ويتولى رعاية الأطفال المشردين داران لتشغيل المتسولين والمشردين فى دمشق وحلب ، ودار حكومية لرعاية الأطفال اللقطاء ، واحدة فى دمشق وأخرى فى حلب تتبع لجمعية كفالة الطفولة فى حلب . وهناك نحو ٢٨ دارا لرعاية الأيتام فى مختلف انحاء البلاد معظمها يتبع لجمعيات خيرية .

١٢٣ - الهموم الرئيسية لحكومة الصين هى تثبيت النمو السكانى ، وتحسين الظروف لنماء الأطفال واستمرار وتحسين الخدمات التعليمية والمحافظة على معدل عال للعمالة ، وتحسين ظروف المعيشة والحماية الإجتماعية للسكان .

١٢٤ - والنمو السكانى المفرط الذى تتسم به الصين يشكل ضغطا هائلا على التعليم والطب والإسكان والإدارة البلدية . ويعجل استنفاد الأراضى الزراعية وغيرها من الموارد الطبيعية وتدهور البيئة . وكذلك خابت الجهود المبذولة لرفع مستويات المعيشة . وتحاول الحكومة مغالبة هذه المشاكل باتخاذ عدد من التدابير للتحكم بالنمو السكانى ، بما في ذلك : تطبيق تنظيم الأسرة ، والاعلام العام وتوفير الخدمات التقنية . وقد نجحت هذه الجهود ، إذ انخفض المعدل الطبيعى للنمو السكانى من ٢٣,٨٣ في الألف في عام ١٩٧٠ الى ١٤,٣٩ في الألف فى عام ١٩٩٠ ؛ وهبط المعدل الاجمالى للخصوبة فى نفس الفترة من ٥,٨١ في الألف الى ٢,٣١ في الألف .

١٢٥ - واصبحت مسألة بقاء الطفل وحمايته ونماؤه محورا لنشاط للحكومة الصينية فى الوقت الحاضر . وتتبعا للأهداف والمبادئ التى أعلنها مؤتمر القمة العالمى من أجل الأطفال ، وضعت الحكومة برنامجا لتنمية أطفال الصين فى التسعينات . وأعلن قانون حماية القاصرين واصبح موضع التنفيذ فى عام ١٩٩٢ . وهذا القانون الجديد أدخل صحة الأطفال والشباب ونماؤهم فى نطاق النظام القانونى .

١٢٦ - وقد تحسن الوضع بالنسبة للأطفال فى البلاد تحسنا ملحوظا نتيجة للجهود الدائبة من جانب الحكومة والشعب الصينى نفسه . وعلى الرغم من أن معدل وفيات الأطفال الرضع لايزال عاليا نسبيا ، فقد هبط هبوطا كبيرا خلال السنين ، من ٢٠٠ فى الألف عام ١٩٤٩ الى ٣١ فى الألف عام ١٩٩٠ . وفى عام ١٩٩٠ وصل معدل تحصين الأطفال الى ٨٥ فى المائة ، ولا يعانى من سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة سوى ٣١ فى الألف .

١٢٧ - وجعلت حكومة الصين التعليم نقطة محورية فى جهدها الوطنى للتأهب الإنمائى . ومنذ عام ١٩٤٩ حتى الآن حققت الصين تقدما هاما فى تعليم الأمة . فانخفضت نسبة الأميين بين السكان من ٨٠ فى المائة عام ١٩٤٩ الى ١٥,٨٨ فى المائة عام ١٩٩٠ . وارتفع معدل التسجيل فى المدارس بين الأطفال فى سن المدرسة من ٢٠ فى المائة عام ١٩٤٩ الى ٩٧,٨ فى المائة عام ١٩٩٠ . واصبح معدل اكمال التعليم الإبتدائى الآن ٧٤,٦ فى

المائة ، والتعليم الأعدادي متوفر فى معظم المدن . وفى عام ١٩٨٦ ، سنت الصين قانون التعليم الإلزامى ، الذى يجعل تسع سنوات من التعليم الزامية بموجب القانون .

١٢٨ - ومنذ عام ١٩٧٩ فصاعدا ، أولت الصين اهتماما خاصا لتطوير التعليم المهنى والفنى . وقبل منتصف عام ١٩٩٠ ، شكل المسجلون فى المدارس المهنية والفنية ٤٨ فى المائة من مجموع المسجلين فى المدارس المتوسطة . وعدلت الصين أيضا التعليم الذى كان فى الماضى ذا وجهة ثقافية صرف عن طريق ربط الجهود المبذولة لمحو الأمية بالتعليم الأولى للعلوم المهنية .

١٢٩ - وتبذل الحكومة جهودا خاصة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتوفير فرص العمل . وفى ظل الظروف الاقتصادية الجديدة التى ظهرت منذ إدخال إصلاحات ١٩٧٩ ، والتى توجد منها أنواع شتى من الملكية ولكن الملكية العامة هى السائدة ، ادخلت الحكومة بعض التغييرات فى نظام الاستخدام الذى كان من قبل مركزيا . ففى المناطق الريفية ، اتخذت خطوات قوية لتشجيع تنظم المشاريع الخاصة ومختلف انواع العمالة الثانوية والمتخصصة . وازداد عدد الناس العاملين لحسابهم فى المناطق الحضرية فاصبح الآن يقرب من ٦,٧ ملايين شخص . والتعاقد مع العمال آخذ فى الإتساع فى المناطق الحضرية والريفية على السواء . على أن القطاع العام لايزال رب العمل الرئيسى فى المناطق الحضرية . وفى عام ١٩٩٠ بلغ عدد الأشخاص المستخدمين فى المشاريع العامة نحو ٠٠٠ ٤٦٠ ١٠٣ من مجموع القوة العاملة الحضرية البالغ ٠٠٠ ٥٩٠ ١٤٠ شخص .

١٣٠ - ومن أجل التشجيع على زيادة مشاركة المرأة فى الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ، بذلت حكومة الصين الكثير من الجهد لتطوير نظام للدعم يتكون من حوافز ومنافع اجتماعية وتسهيلات لرعاية الأطفال . وفى عام ١٩٨٨ ، أصدر مجلس الدول لائحة تنظم حماية العاملات . وهى لائحة تنظيم جميع جوانب مشاركة المرأة فى القوة العاملة . وتحظر ، على سبيل المثال ، تشغيل العاملات فى أعمال ثقيلة وخطرة جسديا ، بينما ينص على إجازة حمل وولادة ورضاعة بدون قطع أجور أو ضياع وظيفة .

١٣١ - حققت الصين تقدما كبيرا في تخفيف حدة الفقر . فقد استطاعت ، وهي تضم ٧ فى المائة من الأراضى الزراعية فى العالم ، أن تؤمن الكساء و الغذاء لـ ٢٢ فى المائة من سكان العالم . بيد أنه لايزال يوجد فى الصين عدد من المناطق المنكوبة بالفقر المدقع . ومن أجل إزالة الفقر فى هذه المناطق ، أنشأ مجلس الدولة فريقا طليعيا لتنمية المناطق المنكوبة بالفقر ، مهمته الرئيسية تقديم العون الى المناطق المعنية لتمكينها من تطوير اقتصاداتها بالاعتماد على النفس بدلا من الاعتماد على الإغاثة . وفى تنفيذ هذه السياسة ، ستساعد الحكومة هذه المناطق على تقوية هياكلها الأساسية فى مجال الماء والكهرباء والطرق والاتصالات . وسيجرى تقديم المساعدة بالمجان عن طريق صندوق التنمية الوطنى لمساعدة المناطق المتخلفة . وسوف تتاح للمناطق المنكوبة بالفقر قروض بفوائد منخفضة وقروض مخصومة .وسوف تقوم الحكومة ايضا بتوزيع كميات كبيرة من السلع فى إطار برنامج للاغاثة على أساس السلع مقابل العمل . ويجرى التفكير ايضا بحوافز ضريبية لحفز الانتاج المحلى .

١٣٢ - شرعت الصين فى إدخال إصلاح على نظام الضمان الاجتماعى فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . ففى حزيران/يونية ١٩٩١ ، اتخذ مجلس الدولة قرارا بشأن خطة للمعاشات التقاعدية . وبموجب نظام المعاشات التقاعدية الجديد ، ستوفر التغطية على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدولة والمؤسسة والفرد . وبدأت الحكومة أيضا استكشاف إمكانية وضع نظام للضمان الاجتماعى الريفى .وبالاضافة الى نظام الدعم الريفى القديم المكون من " خمسة ضمانات " ، تجرى حاليا دراسة نظام للضمان الاجتماعى المجتمعى القاعدة ،عناصره الرئيسية تضم صندوقا للمساعدة المتبادلة ، ودورا للكبار فى السن وورشات عمل مسقوفة واستحقاقات لرجال الجيش المعوقين واسرهم .

باء - البلدان المتقدمة النمو : تحسين نظم الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية

١٣٣ - على الرغم من الانتقادات الطويلة والحامية لدولة الرفاه والدعوة الى إدخال تغيير كبير عليها ، أثبتت البلدان المتقدمة أنها غير راغبة على الإطلاق فى متابعة فكرة الاصلاح . وفى الواقع ، كشفت الحملات الانتخابية الأخيرة فى بعض هذه البلدان عن وجود مقاومة عامة قوية لأى محاولة لادخال تعديل جذرى على نظم الرعاية والحماية الاجتماعية القائمة . وفي الواقع ان حكومات كثير من البلدان المتقدمة تحاول ، منذ عام ١٩٨٩ ، تحاول باستمرار تحسين وتوسيع نظم الرعاية والحماية الاجتماعية .

١٣٤ - وعلى أي حال ، اتخذت بعض البلدان تدابير تستهدف تحسين كفاءة سياساتها فى مجال الرعاية من خلال مراجعة شروط وأحكام استحقاقات الرعاية . وحاولت بعض البلدان تخفيض عدد الناس الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية بتقديم حوافز الى المشاريع كى تستأجر المعوقين والشباب والعاطلين عن العمل من زمن طويل وغيرهم ، أو الى المستفيدين أنفسهم ، لحفز اهتمامهم بالتدريب أو بالبحث عن عمل .

١٣٥ - تتسم سياسة الرعاية الاجتماعية الحالية لحكومة هولندا بالتحول عن التدابير العلاجية الى التدابير الوقائية ، لوقاية الناس من الوقوع فى دوامة التهمش والانعزال والاعتماد التام على المعونات الحكومية والاستحقاقات الاجتماعية . من التغييرات الأخرى فى السياسة خلق صلات تعاونية بين الحكومة (المحلية والجهوية والمركزية) ، والمواطنين والمنظمات الخاصة ، بحيث ينهض كل منهم بنصيبه من المسؤولية فى ميادين الرعاية الاجتماعية .

١٣٦ - والعناصر البارزة فى هذه السياسة المبتكرة للرعاية الاجتماعية فى هولندا هي التالية :

(أ) التعاون على جميع المستويات بين الدوائر الحكومية (المركزية والجهوية والمحلية) والمواطنين والمنظمات الخاصة ؛

(ب) مشاريع وبرامج اجتماعية مبتكرة يطبق فيها نهج منسق إزاء تخصيص الموارد فى قطاع الرعاية الاجتماعية ؛

(ج) اختبار نظام لأولويات الرعاية موجه الى أضعف الفئات على أساس سنوى ، بالاستناد الى البحث العلمى والمعلومات المجموعة من المصادر الشعبية ؛

(د) تدابير لتحسين نوعية الرعاية ونظم ايصال الرعاية .

١٣٧ - وفى هذا الاطار الجديد للعلاقات ، تقوم الحكومات المحلية والهيئات الخاصة والمؤسسات بالدور الرئيسى فى تنفيذ تدابير السياسة العامة . وهذه الجهات مسؤولة ايضا عن تنفيذ البرامج الاجتماعية . فإذا كانت البلديات صغيرة أكثر مما ينبغى أو كانت مواردها شحيحة ، تستطيع طلب التعاون من البلديات الأخرى أو الحكومة الجهوية . ومسؤوليات الحكومة المركزية هى مراقبة التطورات الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية -الثقافية ، وتعديل سياستها الخاصة بالرعاية الاجتماعية وفقا للتغيرات الجارية فى البلد . وهذا التنظيم الجديد سيزيد من كفاءة سياسة الرعاية الاجتماعية .

١٣٨ - واضطلعت الحكومة أيضا بتدابير لتحسين منهجية الرعاية والبحث العلمى فى السياسات والمسائل الاجتماعية . ففى نظر الحكومة ، سيساعد ذلك على جعل السياسات والبرامج الاجتماعية أكثر فعالية . وتشمل المنهجية الجديدة المقترحة الخطوات التالية : تحليل المسائل الاجتماعية للحصول على صورة واضحة تماماللمشاكل ذات الصلة ؛ وحصر الحلول الممكنة للقضايا المعنية ؛ واختبار بعض الأفكار فيما يتعلق بالحلول الممكنة من حيث إمكانية تنفيذها وفعاليتها .

١٣٩ - وخلال عام ١٩٩٢ ، تعتزم الحكومة إقامة مشاريع وبرامج اجتماعية مبتكرة على أساس النتائج التى تتجمع من المنهجية الجديدة والبحوث . وهى التالية :

(أ) تدابير وقائية مبتكرة للصغار فى السن (صفر - ٤ سنوات من العمر) والشباب المهاجرين لكفالة عدم احتياجهم الى مساعدة اجتماعية إضافية فى مرحلة لاحقة من العمر ؛

(ب) برامج خاصة تكفل أن يكون السكان الأصليون والمهاجرون وكذلك المعوقون قادرين على المشاركة فى حياة المدرسية والعمل بنجاح ؛

(ج) برنامج يعالج المهاجرين ، ولاسيما المهاجرون الجدد ، لمساعدتهم وتشجيعهم على الإندماج فى المجتمع الهولندى على أكمل وجه ممكن ؛

(د) برنامج يستهدف ضمان المشاركة والاندماج على أكمل وجه ممكن للمواطنين الكبار فى السن فى التيار العام الممكن للمجتمع .

١٤٠ - ومن الشواغل الحالية الأخرى للحكومة تحسين نوعية الرفاه وخدمات الرعاية . وقد أجريت إعادة تنظيم للهيكل القائم لأحكام الرعاية بحيث يمكن وضع طرق متكاملة للعمل وإقامة شبكة تعاونية .

١٤١ - ونظام الرعاية الاجتماعية فى فنلندا نظام شامل ينطبق على الجميع . بيد أنها شرعت مؤخرا فى مراجعة كاملة للنظام نظرا لأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية تبدلت والموارد المالية المتاحة لدعم نظام الرعاية تناقصت . وبدأ التشكك فى ضرورة توفير الرعاية الصحية الأولية البلدية والرعاية الصحية المهنية بالمجان فى أغلب الأحيان . ورؤى وجوب زيادة الحصة التى يدفعها المستفيدون من التحويل حيثما أمكن ذلك . وفى مجال التعليم ابديت نفس الشكوك فيما يتعلق بتقديم وجبات مجانية للتلاميذ فى المدارس الابتدائية .

١٤٢ - وأوصى أيضا بإجراء بعض التعديلات الأخرى فى نظام الرعاية بغية خفض تكاليف الخدمات الاجتماعية الى أدنى حد ممكن مع جعلها أكثر فاعلية . وعلى هذا الأساس ، رؤى أنه لابد من إعادة النظر فى نظام الدعم من الدولة ، الذى يهدف الى تسوية الفروق بين المناطق فى توفر الموارد المالية للرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية ، وذلك من حيث عملية صنع القرار ولابد من زيادة ما لدى البلديات من حرية الاختيار فى توفير الخدمات . فهذا من شأنه أن يجعل عملية صنع القرار اقرب الى الزبائن وفى الوقت نفسه ، فان الترتيبات الجديدة تنص على مراعاة الظروف والاحتياجات المحلية بصورة أفضل .

١٤٣ - فقد دأبت حكومة فنلندا على توسيع خدمات الرعاية الإجتماعية فى اتجاهين رئيسين : الخدمات لكبار السن ؛ ورعاية الطفل . وهذا الاهتمام يكون مفهوما تماما إذا أخذت فى الاعتبار الاتجاهات السائدة فى التنمية الاجتماعية - تشيخ السكان ، وتزايد مشاركة المرأة فى سوق العمل .وفيما يتعلق بنظام رعاية الطفل ، وضعت فنلندا نظاما شاملا للأمومة والأبوة وعلاوات للأبوين ونظاما للإجازة من أجل العناية بالطفل . وفى خلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة ، ركزت السياسة الفنلندية للأسرة على تحسين ترتيبات الرعاية للأطفال الصغار . وتطورت الرعاية النهارية للأطفال فى خط مواز لنظام علاوات الرعاية المنزلية ، بحيث أصبح فى عام ١٩٩٣ جميع الأطفال دون الرابعة مشمولين بالرعاية النهارية البلدية أو يدفع الى الأبوين علاوة للعناية بهم فى البيت : بحسب رغبة الأبوين . وفى عام ١٩٩٣ سوف يوسع الحق القانونى فى الحصول على مكان فى مرفق للعناية النهارية بحيث يشمل جميع الأطفال دون سن المدرسة .

١٤٤ - وفى السنوات القليلة الماضية ، كانت حكومة البرتغال مشغولة بتعزيز نظام الضمان الاجتماعى وقانون العمل فى البلد . وكان الاهتمام الرئيسى فى مجال الضمان الإجتماعى منصبا على توسيع برامج الضمان الاجتماعى القائمة وإنشاء برامج جديدة ، على سبيل المثال ، منها برنامج لايستوجب دفع اشتراكات . مصمم لحماية الفئات المنخفضة الدخل فى حالات البطالة والدخول فى عمر العمل ، والعجز والشيخوخة والوفاة ، ويشمل دفع تعويض للمعالين غير

المشمولين بأى نظام للضمان الاجتماعى . وارتفعت الدرجة الكلية للحماية الاجتماعية للسكان نتيجة لتوسيع نطاق البرنامج العام للمستخدمين . وادمجت فى نظام الحماية الاجتماعية العامة الفئات المهنية التى هى إما غير محمية أو كان لها برامج خاصة .

١٤٥ - وفيما يتعلق بالفئات الاجتماعية الضعيفة ، بذلت البرتغال ، إضافة الى توسيع استحقاقات الرعاية ، جهودا لحفز تلك الفئات على الإشتغال فى أنشطة إنتاجية وذلك من خلال توفير التدريب المهنى ، من جهة ، وتقديم الحوافز الاقتصادية الى الشركات لاستئجارهم ، من جهة أخرى . وأصدرت البرتغال ، من أجل زيادة حماية الطفل ، تشريعا جديدا فى عام ١٩٩١ بشأن استخدام الأطفال فى الأعمال (المرسوم رقم ٩١/٣٩٦) . وارتفع الحد الأدنى لسن العمل الى ١٥ سنة . وفي ١٩٩٥ ، عندما تزداد سنين التعليم الالزامى ، سيرتفع هذا السن الى ١٦ سنة . ويحظر القانون الجديد استخدام الأطفال فى أنواع معينة من العمل إما بسبب طبيعتها أو بسبب ظروف العمل فيها . ويكفل للقاصرين حقوقا خاصة تعتبر مشجعة لهم على مواصلة التعليم أو التدريب المهنى .

١٤٦ - وكانت تشريعات العمل البرتغالية قد خضعت مؤخرا لمراجعة هامة . فقد جرى في المرسوم رقم ٨٩/٨٧ المؤرخ فى ٢٣ آذار/مارس) تعديل الاطار القانونى لانظمة العمل ، المبنية فى المرسوم رقم 5/9/C1/79 الصادر فى ٢٩ كانون الأول/ديسمبرلجعل المساومة الجماعية أكثر فاعلية كأداة لتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل وظروف العمل . وفى عام ١٩٩١ أعيد النظر أيضا فى تحديد النظام القانونى لساعات العمل ؛ وخفض المرسوم التشريعى الجديد رقم ٩١/٣٩٨ الحد الأقصى لساعات العمل الاسبوعية من ٤٨ الى ٤٤ ساعة وزاد من مرونة القواعد التى تنظم يوم العمل .

١٤٧ - وأدخلت بعض التعديلات أيضا على التشريع المتعلق بساعات العمل الاضافية والعطل الرسمية . وثمة قانون جديد (المرسوم رقم ٩١/٣٩٨) يتوخى زيادة معدل الأجور لساعات العمل الإضافية (٥٠ فى المائة للساعة الأولى و ٧٥ فى المائة للساعات وأجزاء الساعات التى تليها فى أيام العمل العادية ، و١٠٠ فى المائة لساعات العمل الاضافية أثناء أيام الراحة الأسبوعية) . والمرسوم التشريعى رقم ٩١/٣٩٧ المؤرخ فى ١٦ تشرين الأول/اكتوبر عدل التشريع السابق الذى نظم أيام العطل المأجورة . فوفقا للقانون الجديد ، يحق للعمال ٢٢ يوم كاجازة سنوية فى كل سنة تقويمية . والملامح الجديد المبتكرة فى هذا القانون هى التالية :

(أ) من الممكن توزيع أكثر الفترات مرغوبية للتمتع بالاجازات ، على مستوى المؤسسة ، بحيث يستفيد بها جميع العمال على قدم المساواة ؛

(ب) احترام مبدأ الاجازة المتزامنة للزوج والزوجة أو للشخصين غير المتزوجين اللذين يعيشان معا لفترة تزيد على سنتين ويعملان فى نفس المؤسسة .

رابعا - الدعم الدولي للجهود الانمائية الوطنية

١٤٨ - خلال العقد الماضي ، كانت المساعدات الانمائية المتعددة الأطراف والثنائية تركز بصورة متزايدة على دعم جهود البلدان النامية في مجال التكيف الهيكلي . وكان التركيز الرئيسي في برامج التكيف المختلفة على تطوير وتقوية عوامل السوق والمؤسسات وعلى اصلاح القطاع العام . وكان تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص يعتبر من أنجع الطرق لحل العديد من المشاكل - ضعف تنظيم المشاريع الخاصة على الصعيد الوطني ، وعدم كفاءة المشاريع العامة والمديونية الداخلية والخارجية ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي .

١٤٩ - وكانت النتائج المبكرة للتكيف الهيكلي مخيبة للآمال . فهي لم تؤد الى انتعاش اقتصادي مباشر أو الى تخلص سريع من شراك الدين . واذا قيس أثر التكيف الهيكلي من الناحية البشرية ، وجد أنه كان ضارا في بعض البلدان النامية كنتيجة لقيام حكوماتها بتقليص الانفاق على البرامج الاجتماعية ونتيجة لازالة الدعم . وفي معظم البلدان التي يجرى فيها التكيف الهيكلي ، فإن تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص لم يأت بالمنافع المتوقعة مباشرة . وفضلا عن ذلك ، فقد تمثل الأثر القصر الأجل في زيادة في عدد العاطلين عن العمل . وحتى في البلدان التي كانت تتلقى جهودها دعما كبيرا من جانب المانحين كانت التكاليف البشرية عالية جدا .

١٥٠ - واتضح للمجتمع الدولي أن طبيعة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية أكثر تعقيدا بكثير مما كان يظن من قبل . وقد أثارت جسامة المأساة البشرية في البلدان النامية جزع المجتمع الدولي . فقد أصبح واضحا أنه بدون وجود قطاع عام قوي لا توجد أي امكانية لتخفيف حدة التكاليف البشرية الناتجة عن التكيف الهيكلي . ومن ناحية أخرى ، توفرت من التجربة المتراكمة أدلة على أن إهمال العامل البشري قد يكون مسؤولا عن الكوارث الاقتصادية والبيئية معا . وهناك وجهة نظر جديدة هي أن تنمية الموارد البشرية قد تكون هي المفتاح للتنمية الناجحة . وأصبحت مؤشرات التنمية البشرية تعتبر المعايير الرئيسية لقياس درجة النجاح أو الفشل في الجهود الانمائية والمساعدة الانمائية المتعددة الأطراف .

١٥١ - وفي نهاية الثمانينات ، التزم المجتمع الدولي التزاما قويا بزيادة دعمه للبلدان التي تجاهد لاستئصال الفقر الجماهيري والجوع وسوء التغذية ، وتتابع طريقة التنمية القائمة على المشاركة . وتجلت هذه الالتزامات من جانب المجتمع الدولي في عدد من الوثائق الدولية الهامة - من بينها جدول الأعمال الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ، وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في التسعينات ، واعلان دين بوش للتنمية الريفية والزراعية المستدامه ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع .

١٥٢ - وأعادت البلدان المانحة الرئيسية فحص موقفها من معظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية المزعجة في ضوء التفكير الانمائي الجديد . وقد جاء النهج المنقح إزاء هذه المشاكل والمقترحات بشأن السبل والوسائل

لمعالجتها في بيان السياسة فيما يتعلق بالتعاون الانمائي في التسعينات الذي اعتمد في اجتماع ١٩٨٩ الرفيع المستوى لأعضاء لجنة المعونة الانمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي .

١٥٣ - وأسهمت البلدان النامية أيضا في الحوار الدولي الجاري حول قضايا التنمية . أما آراؤها حول عيوب التنمية في الثمانينات والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها فقد وردت في تقرير لجنة الجنوب ، التحدي الذي يواجه الجنوب[١١] ، وفي وثائق أخرى اعتمدت في محافل اقليمية .

١٥٤ - ويبدو أنه ، فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية ، حققت البلدان الأعضاء توافقا في الآراء ، على الأقل حول بعض الأهداف ووسائل تنفيذها . وحددت أيضا مجالات الأولويات للتعاون . بيد أنه لا يزال يوجد اختلاف هام بين البلدان المانحة والبلدان النامية فيما يتعلق ببعض قضايا التنمية والاشتراطات الجديدة الآخذة بالظهور . ومع إعادة تشكيل هيكل منظومة الأمم المتحدة الذي هو قيد النظر حاليا ومع تعزيز التنسيق بين جهود الدعم المتعددة الأطراف والثنائية ، من المتوقع أن تتحسن كفاءة المساعدة الانمائية وفاعليتها .

ألف - توفر الموارد لتدابير الدعم الدولية

١٥٥ - التوسع السريع نسبيا في المساعدة الانمائية خلال السبعينات قد حل محله ركود في تدفق المعونة خلال الثمانينات . فمجموع التدفقات الصافية للمعونة الحقيقية من جميع المصادر ارتفع من ٥٤٠ ٢٥ مليون دولار في ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٣٨٣ ٥٥ مليون دولار في ١٩٨٠/١٩٨١ . أما في عام ١٩٨٩/١٩٩٠ فقد كان مجموع صافي التدفقات ١٧٤ ٥٥ مليون دولار فقط ، أي أقل بمبلغ ٢٠٩ ملايين دولار مما كان عليه في بداية الثمانينات (انظر الجدول ١) .

١٥٦ - والركود في تدفقات المعونة يمكن أن يعزى جزئيا الى انخفاض في المساعدة الانمائية الآتية من المانحين العرب ومن البلدان الاشتراكية سابقا . ومنذ ١٩٨٠/١٩٨١ ، هبطت المساعدة الانمائية من المانحين العرب من ٧٠٣ ١٢ ملايين دولار الى ٦٣٩ ٣ مليون دولار في ١٩٨٩/١٩٩٠ . وفي الوقت نفسه ، هبط أيضا حجم الموارد الآتية من البلدان الاشتراكية سابقا من ٠٤٤ ٤ مليون دولار الى ٦٣٠ ٢ مليون دولار (انظر الجدول ١) .

١٥٧ - وقد عوضت عن هذا الانخفاض الى درجة ما زيادة تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ومن بعض البلدان المانحة الأخرى مما كان كافيا لاستمرار تدفقات المعونة على نفس المستوى كما كان في الثمانينات . ولكن لم يكن كافيا لزيادتها بصورة ملحوظة .

١٥٨ - وارتفع مجموع التدفقات الصافية من المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية بالاسعار الجارية من ٩ر٥٢ بليون دولار في عام ١٩٨٩ الى ٦ر٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، كانت تشكل المساعدات الثنائية منها ٧ر٤٠ بليون دولار و ٤ر٤٩ بليون دولار ، والمتعدد الأطراف ٢ر١٢ بليون دولار و ٢ر١٣ بليون دولار على التوالي .

١٥٩ - وخلال العقد الماضي كانت الزيادة في التدفقات الحقيقية الصافية للمساعدة الانمائية الرسمية الى افريقيا جنوب الصحراء تنمو بمعدل وسطي سنوي قدره ١ر٤ في المائة . أما المساعدة الانمائية المقدمة الى البلدان الآسيوية فقد كانت راكدة ، أما الى شمال افريقيا والشرق الأوسط فقد كانت تتزايد بمعدل ٢ر١ في المائة سنويا . والمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى بلدان نصف الكرة الغربي قد عادت الى مستوى منتصف الثمانينات ، وبلغت ٨ بلايين دولار في ١٩٨٩/١٩٩٠ .[١٢]

الجدول ١ - الاتجاهات الطويلة الأجل في المساعدة الانمائية الرسمية من جميع المصادر

(بملايين الدولارات بالاسعار ومعدلات الصرف في عام ١٩٨٩)

المصدر	٧١/١٩٧٠	٧٦/١٩٧٥	٨١/١٩٨٠	٩٠/١٩٨٩
لجنة المساعدة الانمائية	٢٥ ٥٤٠	٢٩ ٦٣٢	٣٧ ٣٥٦	٤٧ ٦٤٠[أ]
من غير لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	--	٨٧	٣٠٧	٧٩٢
المانحون العرب	--	١١ ٤٤٧	١٢ ٧٠٣	٣ ٦٣٩
أوروبا الوسطى والشرقية[ب]	--	٣ ٢٦٦	٤ ٠٤٤	٢ ٦٣٠
المانحون غير العرب لأقل البلدان نموا	--	٢ ٧٧٨	٩٧٣	٤٧٣
المجموع	٢٥ ٥٤٠	٤٧ ٢١٠	٥٥ ٣٨٣	٥٥ ١٧٤[أ]

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون في ميدان التنمية : تقرير ١٩٩١ (باريس ، ١٩٩١) ، الجدول ٢ ، الصفحتان ١٧٢-١٧٣ .

(أ) باستثناء الديون المعفوة من مطالبات غير المساعدة الانمائية الرسمية عام ١٩٩٠ .

(ب) تقديرات الأمانة العامة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حتى عام ١٩٨٨، لا تقارن تقديرات عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ المستندة الى المعلومات التي قدمها المسؤولون السوفيات . وأرقام الروبلات حولت باستخدام سعر الصرف التجاري .

١٦٠ - ارتفعت التدفقات التساهلية الصافية من المنظمات المتعددة الأطراف بالاسعار الجارية من ١٨٤ ١ مليون دولار في ١٩٧١/١٩٧٠ الى ٢٠٤ ١٣ ملايين دولار في ١٩٩٠/١٩٨٩ ، بينما ازدادت التدفقات غير التساهلية خلال نفس الفترة من ٨١٩ مليون دولار الى ١٨٨ ١٠ مليون دولار .[١٣]

١٦١ - صافي مبالغ التدفقات التساهلية من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف ، وخصوصا من الوكالة الانمائية الدولية ، سجل توسعا هاما منذ منتصف الثمانينات . (انظر الجدول ٢) . ولوحظ اتجاه مماثل في أنشطة الاقراض للمصارف الانمائية الاقليمية .

١٦٢ - وكذلك صافي تدفقات الموارد التساهلية من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ارتفع من ٥٢٩ مليون دولار في عام ١٩٧١/١٩٧٠ الى ٩٠٠ ٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠/١٩٨٩ . (انظر الجدول ٣) . ولوحظت أكبر زيادة في مدفوعات المنح منذ منتصف الثمانينات في حالة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٥ر٥٣ في المائة) واليونيسيف (٥ر٧٩ في المائة) والأونروا (٧ر٤١ في المائة) . أما مدفوعات المنح من الوكالات الأخرى اما أنها انخفضت كما في حالة برنامج الأغذية العالمي أو بقيت على نفس المستوى .

١٦٣ - والركود الذي وقع في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية خلال الثمانينات وبداية التسعينات أثار قلقا لدى الكثير من البلدان النامية لأن البلدان المانحة لم تصل الى الرقم المستهدف للمساعدات الانمائية الرسمية وهو ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، الذي التزمت به أكثرية أعضاء لجنة المساعدة الانمائية .[١٤] وفي عام ١٩٩٠ ، على الرغم من حدوث زيادة في القيمة الحقيقية على مستوى عام ١٩٨٩ ، فقد كان متوسط نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الانمائية ٠ر٣٥ في المائة فقط .

الجدول ٢ - صافي مبالغ التدفقات التساهلية من مؤسسات
التمويل الرئيسية ١٩٧٠- ١٩٩٠

(بملايين الدولارات)

	٧١/١٩٧٠	٧٦/١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المؤسسة الانمائية الدولية	٢٢٥	١ ١٩٨	١ ٥٤٣	٢ ٤٩٢	٢ ٥٩٩	٣ ٣٢٧	٣ ٥٣٠	٣ ٥٦٧	٣ ٢٦٦	٣ ٩١٢
البنك الدولي	--	٨	١٠٧	٤١	٣٤	٤	---	---	---	---
مصرف التنمية للبلدان الامريكية	٢١٩	٢٩٩	٣٢٦	٤٣٨	٣٥١	٢٨٣	١٢١	١٣٤	١٤٤	١٥٥
صندوق التنمية الافريقي	--	٧	٩٦	١١١	٢١٠	٢٧٢	٣٧٤	٣٥١	٤٩٣	٦٠٣
صندوق التنمية الآسيوي	٣	٧٢	١٤٩	٣٠٤	٣٩٣	٤١٦	٥٤٠	٧٠٧	٩١٩	١ ١٠١
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	--	--	٥٤	١٧٠	٢٧٠	٢٨٦	٣٦٦	١٠٢	(٧١٧)	(١٢٠)
المجموع الفرعي	٤٤٧	١ ٥٨٤	٢ ٢٧٥	٣ ٥٥٦	٣ ٨٥٧	٤ ٥٨٨	٧ ٩٣١	٤ ٨٦١	٤ ٩٣٩	٥ ٨٩١
صندوق النقد الدولي	--	--	١ ٦٣٦	١٣٢-	٢٩٨-	٥٣٧-	١٩٠-	١٧٤-	٧١٩	٣٢١
مؤسسات التمويل الأخرى(أ)	--	١٤	٤٦	١٧	٢٩	٢٩	٣٨	٤٥	٤٤	(٤٠)
المجموع الفرعي	--	١٤	١ ٦٨٢	١١٥-	٢٦٩-	٥٠٨-	١٥٢-	٧٩-	٧٦٣	(٣٦١)
المجموع	٤٤٧	١ ٥٩٨	٣ ٩٥٧	٣ ٤٤١	٣ ٥٨٨	٤ ٠٨٠	٤ ٧٧٩	٤ ٧٨٢	٥ ٧٠٢	٦ ٢٥٣

المصدر : منظمةالتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون في ميدان التنمية ، تقرير ١٩٩١ (باريس ، ١٩٩١) ، الجدول ٢٨ .

(أ) مصرف التنمية الكاريبي والمجلس الأوروبي (قروض اجتماعية)

الجدول ٣ - صافي مبالغ التدفقات التساهلية من الأمم المتحدة ١٩٧٠-١٩٩٠

(بملايين الدولارات)

	٧١/١٩٧٠	٧٦/١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
برنامج الأغذية العالمي	١٢٥	٣٥٠	٥٣٩	٦٧٩	٧٧٩	٦٤٩	٧٢٠	٨٧٨	٧٦٢	--
برنامج الأمم المتحدة الانمائي	٢١٩	٣٧٨	٦٦٠	٥٩٦	٦٣٥	٧٦٩	٧٨٦	٩١٤	٩٧٥	--
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	٨	٨١	٤٦٥	٣٩٧	٤١٨	٣٨٧	٣٩٨	٤٧٧	٤٩٠	--
الأونروا	٤٥	٩٩	١٥٧	١٩١	١٨٧	١٨٧	٢٠٧	٢٣١	٢٦٥	--
اليونيسيف	٤٧	١١٤	٢٤٧	٢٤٤	٢٧٩	٣٢٦	٣٦٥	٤٠٠	٥٠١	--
المساعدة التقنية من الأمم المتحدة	٤٩	٧٣	٣٥	٢١٧	٢٩٥	٢٥٤	٣١٤	٢٦٨	٢٤٢	--
صندوق الأمم المتحدة للسكان	--	--	١٥٠	١١٩	١٢٧	١٠١	١٠٧	١٢٩	١٥٧	--
منظمات أخرى للأمم المتحدة	٣٦	٢٥٩	٢٣٥	٣١٩	٣٢٧	٣٨٠	٤٢٦	٤٧٩	٤٨٨	--
المجموع الفرعي	٥٢٩	١ ٣٥٤	٢ ٤٨٨	٢ ٧٦٢	٣ ٠٤٧	٣ ٠٥٣	٣ ٣٢٣	٣ ٧٧٦	٣ ٨٨٠	(٣ ٩٠٠)

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون في ميدان التنمية ، تقرير ١٩٩١ (باريس ، ١٩٩١) ، الجدول ٢٨ .

١٦٤ - وردا على الانتقاد الموجه الى البلدان المانحة الرئيسية فيما يتعلق بمعوناتها ، أثارت تلك البلدان قضية كفاءة وفعالية المساعدة الانمائية الرسمية . وأعربت عن القلق ازاء الأثر الضئيل لهذه المساعدة على عملية التنمية في البلدان الفقيرة . وبدأت باستعراض لمفهومها نفسه ولمبادئها واشتراطاتها . وأعربت عن الرأي القائل بأن المساعدة الانمائية الرسمية لا يمكن أن تكون الجواب الوحيد على مشاكل التنمية . وأكدت على الأهمية الرئيسية للتدابير والاصلاحات الداخلية في حفز التنمية . وقالت ان المساعدة الانمائية الرسمية ، من ناحية أخرى ، قد تلعب دورا خاصا في التخفيف من حدة ألم التثبيت الاقتصادي وتنفيذ الاصلاحات الهيكلية ويساعد على مواصلة أو دعم عملية التنمية البشرية . وتعتقد البلدان المانحة أيضا أن المساعدة الانمائية الرسمية يجب أن توجه الى تعزيز القدرات الوطنية للمحافظة على ديناميات النمو الاقتصادي . وأعربت عن رغبتها في إدخال عناصر تتعلق بالانسان والبيئة في معظم برامج المساعدات الانمائية ومشاريعها . أما فيما يتعلق بشروط المساعدة الانمائية الرسمية أعلنت معظم البلدان

المانحة الرئيسية بصورة صريحة أن البلدان التي اتسم فيها الحكم بانتهاكات صارخة لحقوق الانسان وبالاضطهاد الواسع النطاق لا تستطيع أن تعتمد على الدعم الدولي .(١٥)

١٦٥ - وفي عام ١٩٩١ ، أكملت لجنة المساعدة الانمائية عملها بشأن مبادئ التقييم والمشاريع والتعاون التقني والمساعدة البرنامجية . أما مبادئ التعاون التقني التي وضعتها لجنة المساعدة الانمائية فتدعو البلدان المستفيدة الى القيام نفسها بوضع حلول طويلة الأجل لمشاكل التنمية وهذه المبادئ هي التالية :

(أ) أن تكون الأهداف الاستراتيجية للتعاون التقني بناء قدرة طويلة الأجل في البلدان النامية بدلا من تحسين الأداء القصير الأجل بصورة فورية ؛

(ب) التأكيد على الدور المركزي للبلدان النامية في تخطيط وتصميم وادارة التعاون التقني ؛

(ج) التشديد على الأهمية الأساسية للتخطيط المحسن في سياق الدعم المنسق للأهداف والسياسات القطاعية ، وخصوصا استخدام نهج برنامجي بدلا من النهج القائم على كل مشروع على حدة ؛

(د) تشجيع "الملكية" - أي المسؤولية وادارة برامج ومشاريع التعاون التقني في جميع المراحل من جانب المستفيدين المستهدفين خلال نهج قائمة على المشاركة ، بما في ذلك المشاركة المحلية غير الحكومية .

(هـ) التركيز على الأهمية الرئيسية للتنمية المستدامة والاعتماد على النفس والبناء المؤسسي الطويل الأجل ، ولا سيما في مجالات تحليل السياسة وادارة التنمية ؛

(و) احتساب الاعتراف الجديد بحاجات القطاع الخاص ؛

(ز) تشجيع المزيد من استعمال الخبرات المحلية والهياكل القائمة ؛

(ح) تحديد الأهداف من حيث النتائج التي ينبغي تحقيقها وليس من ناحية المدخلات التي يجب تقديمها ؛

(ط) التشديد على ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام الى التكاليف وفاعلية التكاليف في أنشطة التعاون التقني ."(١٦)

١٦٦ - والمبادئ الجديدة التي اعتمدت مؤخرا فيما يتعلق بالمساعدة البرنامجية تتسق أيضا مع الاستراتيجية الجديدة للمساعدة الانمائية الرسمية التي وضعها أعضاء لجنة المساعدة الانمائية . وتتجسد فيها العناصر الجوهرية التالية :

(أ) تلعب المساعدة البرنامجية دورا أساسيا في تشجيع اصلاح السياسات والتكيف الهيكلي ، وهما أساسيان للتنمية المحسنة . وهناك دور رئيسي مستمر للمساعدة البرنامجية ، يجسد دروس الخبرة المتطورة باستمرار ويربط بصورة فعالة بين الهموم الأوسع للسياسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ؛

(ب) المساعدة البرنامجية تكمل وسائل المعونة الأخرى ، وخصوصا التعاون التقني وتمويل البرامج للاستثمار الطويل الأجل . ولكل من هذه الأدوات مساهمة خاصة يقدمها . ومن الجوهري أن تكيف هذه الأدوات وفقا لظروف واحتياجات البلد المعني وأن تستخدم بطريقة منسقة ومتداعمة ؛

(ج) البلدان النامية نفسها مسؤولة عن تقرير وتنفيذ برامجها وسياساتها وعن أثر هذه البرامج والسياسات على اقتصاداتها وشعوبها ؛

(د) يجب أن يترافق بناء القدرات على تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج مع تقديم مساعدة برنامجية ملموسة ؛

(هـ) الضمانات الكافية وترتيبات المراقبة الكفيلة بضمان استخدام المساعدة البرنامجية بصورة فعالة ، بما في ذلك الالتزام بسياسات متفق عليها ، أمور ضرورية لتحسين الأداء الاقتصادي وهي في مصلحة البلدان المتلقية والمانحة على السواء ؛

(و) تتطلب المساعدة البرنامجية نهجا منسقة تنسيقا قويا بين البلد المتلقي والمانحين الثنائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة ؛

(ز) الحوار السياسي حول الجوانب الجوهرية لاصلاح السياسات والتكيف الهيكلي يجب أن تكون لهما بعد قوي متعدد الأطراف ؛

(ح) مع احراز البلدان النامية تقدما في تحسين البيئة الأساسية لسياساتها وفي تعزيز قدراتها الادارية ، ينبغي أن يصبح ممكنا التقدم نحو علاقات معونية تؤكد على نهج وأهداف برنامجية عامة ، ونحو اعتماد أساسي على المؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ البرامج . ولتحقيق التقدم في هذا الاتجاه يلزم بذل جهود قوية فيما يتعلق ببناء المؤسسات واصلاح السياسات[١٧]

١٦٧ - هذا الاستعراض المختصر للحالة فيما يتعلق بتوفر الموارد يعطي صورة مقلقة . ومع قبول أهمية الخطوات التي اتخذت لجعل المساعدة الانمائية أكثر فاعلية ، لا يسع المرء أن يتجاهل أن حجم الموارد الموجهة الى البلدان النامية قد كان أقل بكثير من احتياجاتها . ومن الصعب أيضا ألا يلاحظ المرء أن الشروط المباشرة وغير المباشرة المفروضة على البلدان المتلقية تميل الى التصاعد . وفي الوقت نفسه ، كان وصول البلدان النامية الى مجالات

أساسية من مجالات التعاون الدولي ، كالتجارة والتكنولوجيا والموارد العلمية ، لا يزال يخضع لقيود ثقيلة نتيجة للنزعـــة الحمائيـــة والتمييز . وكذلك الديون الخانقة المسلطة على كثير من البلدان النامية لم تنخفض بدرجة ذات شأن .

باء - نشاط المؤسسات المتعددة الأطراف

١٦٨ - منذ عام ١٩٨٩ ، تغير خليط الأهداف والأولويات لمؤسسات التمويل الدولية الرئيسيـــة . (انظر الشكل الأول) . وفي حين لا يزال تخفيف الدين والدعم لجهود التكيف الهيكلي التي تضطلع بها البلدان النامية من الأولويات على جدول أعمالها . فقد أدخلت بعض العناصر الجديدة في الاقراض لغير المشاريع . وهناك ، قبل كل شئ ، مايسمى "العنصر الاجتماعي" للتكيف الهيكلي . ويعني أن على مؤسسات التمويل الدولية أن تدرج في برامج التكيف الهيكلي بعض التدابير الاضافية التي تستهدف تخفيف الآثار العكسية للتكيف الهيكلي على الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض من السكان . ويمكن العثور على مثال لهذه التدابير في أنشطة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية . الذي كان يقدم الدعم الى صناديق الطوارئ الاجتماعية في بلدان المنطقة التي تمر في عملية تثبيت اقتصادي وتكيف هيكلي . وخلال عام ١٩٩١ وافق المصرف على قروض للمساعدة في إنشاء وتنفيذ صناديق للطوارئ الاجتماعية في السلفادور ونيكاراغوا وهايتي وبيرو .[١٨]

الشكل الأول - قروض البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية الى البلدان النامية ، حسب القطاع

(المتوسط السنوي بملايين الدولارات)

١٩٨٢ - ١٩٨٦

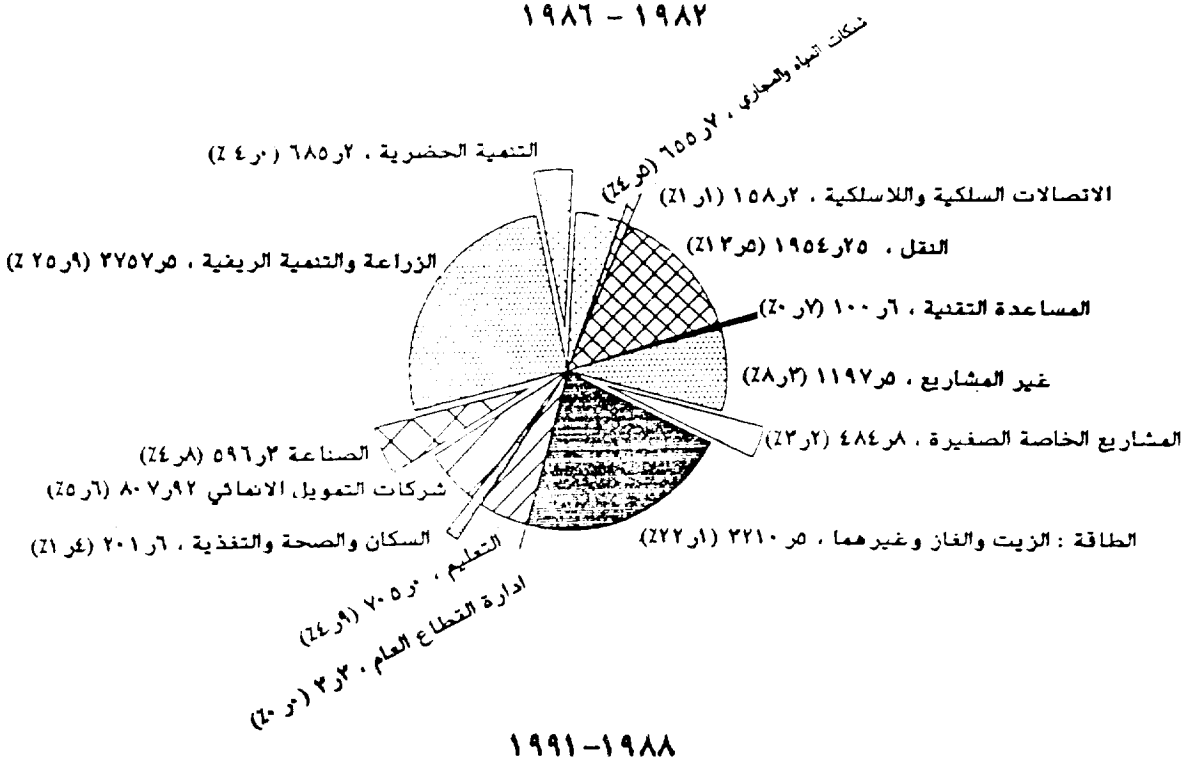

١٩٨٨-١٩٩١

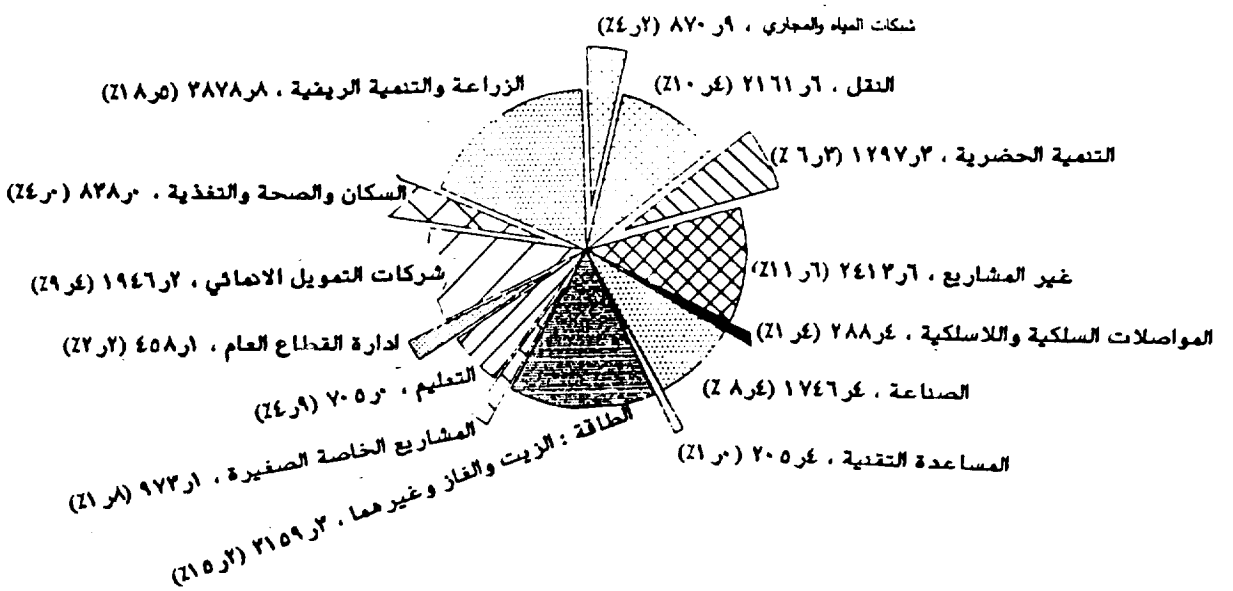

المصدر : البنك الدولي ، التقرير السنوي ، ١٩٩١ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩٢)

١٦٩ - لا يزال تخفيف حدة الفقر من الأولويات الرئيسية لمؤسسات التمويل الدولية . غير أن الأنهج العامة والمحددة لهذه المشاكل قد كانت أيضا محل مراجعة . ووفقا لما جاء في أحد تقارير البنك الدولي للانشاء والتعمير ، "... هناك اتفاق عام على أن النمو الاقتصادي شرط أساسي لتخفيف حدة الفقر ؛ وأي محاولات للقضاء على الفقر لا تستطيع أن تنجح حقيقة بدون نمو اقتصادي مستدام من خلال سياسات عامة فعالة . ومن المعترف بها أيضا أن النمو على ضرورته لا يكفي لمعالجة مشاكل الفقر الأساسية في كثير من البلدان النامية"[١٩] وفي ضوء هذا النهج الجديد ، أعيد فحص الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية للأنشطة التشغيلية لمؤسسات التمويل الدولية وجددت لجعلها أكثر تحسسا للفقر . وقد لبيت الحاجة الى "استراتيجية ذات فرعين : تجمع بين سياسات عامة تتجه نحو الفعالية وتدابير خاصة موجهة خصيصا لمساعدة وحماية أضعف الفئات[٢٠] من خلال ادراج عنصر يتعلق بالفقر في الاقراض المشاريعي التقليدي ، وفي بعض الحالات ، كما في حالة البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية ، من خلال تصميم برنامج أساسي للفقر يكمل العمليات العادية لمؤسسات التمويل .

١٧٠ - وهذه التدابير الخاصة الأساسية المتعلقة بالفقر لا تختلف عن البرامج والمشاريع التي تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي الا في الوسيلة وليس في الغاية . فمن حيث هدفها الأساسي ، تكمل برامج النمو الاقتصادي . وفي الوقت نفسه ، تمثل "مداخلات مستهدفة لمساعدة الفقراء مباشرة" من خلال تقديم أصول مادية انتاجية (النقل ، الري مثلا) ، وبتحسين الرأسمال البشري (من خلال التعليم والتدريب) أو من خلال تحسين مستويات المعيشة والعمر المتوقع ، (من خلال تقديم الغذاء وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والماء والتصريف) .[٢١]

١٧١ - وهناك برامج اخرى ذات صلة تعالج مشاكل فئات اجتماعية معينة ، مثل دور المرأة في التنمية أو منظمي المشاريع الخاصة الصغيرة . فاذا أخذنا في الاعتبار أن المرأة في بعض المناطق الفقيرة هي المسؤولة الوحيدة عن رعاية الأسرة وانتاج الغذاء وجمع الوقود والماء للاستخدام المنزلي وأي محاولة لتخفيف الفقر لا بد أن تفشل ان لم ترافقها تدابير لتعزيز قدرة المرأة على الانتاج واعالة الأسره . ومن المعتقد أن نشاط تنظيم المشاريع الخاصة الصغيرة ، من جهة أخرى ، ينطوي على احتمال للنمو . وقد يصبح مصدرا للعمالة والدخل بصورة أكثر استقرارا بالنسبة لشريحة كبيرة من السكان الحضريين والريفيين في البلدان النامية متى أصبح في امكان منظمي المشاريع الخاصة الصغيرة الوصول الى موارد مؤسسات التمويل الرسمي والى نوع من الدعم الحكومي . وان من شأن ازالة العقبات المؤسسية وتطوير الهياكل التي تربط المشاريع الخاصة الصغيرة بالقطاع الرسمي تهيئة ظروف مؤاتية لتوسع هذا المشاريع التي يعتقد أنها ستنفع الفقراء .

١٧٢ - هناك وكالات كثيرة من وكالات الأمم المتحدة تقوم بتنفيذ برامج هدفها مساعدة النساء والفقراء في الريف والمدن في القطاع غير الرسمي . وبعض هذه المشاريع ، كمشاريع منظمة العمل الدولية ، أدت الى ارتفاع مستويات العمالة والدخل للفئات الضعيفة . وقد ساعدت المنظمة كثيرا من البلدان النامية في أنشطة وضع المعايير التي تستهدف تحسين المركز القانوني والحماية الاجتماعية للمرأة والمعوقين والعمال المهاجرين وأسرهم . وتنقل أيضا المعرفة والخبرة من خلال المساعدة التقنية في التدريب المهني والاداري . والتركيز هو على تحقيق التكافؤ في

الفرص من خلال التدريب وتحسين فاعلية التدريب وكفاءته . وهذه المشاريع هي في العادة مشاريع قليلة التكلفة وغير رسمية .(٢٢)

١٧٣ - وفي الوقت الحاضر ، تشارك عمليا كل مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية في تمويل البرامج والمشاريع التي تستهدف تخفيف حدة الفقر . وفي عام ١٩٩٠ فقد قدم البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية قروضا لـ ٥٧ برنامجا أساسيا تتعلق بالفقر وبلغ المبلغ الكلي المنفق ٧٦١ ٣ مليون دولار . وكان تنفيذ ٢٩ من هذه البرامج في افريقيا و ١٢ في آسيا و ٩ في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٧ في أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا . وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ من المتوقع أن يبلغ عدد البرامج من هذا القبيل ١٦٤ برنامجا ، منها ٩٥ ستكون في افريقيا . وسيكون المبلغ الكلي للموارد التي ستقدم كقروض نحو ٩٢٨٩,٤ مليون دولار .(٢٣)

١٧٤ - ومعظم هذه البرامج تتناول السكان الريفيين والتنمية الريفية . ومن بينها ، هناك مشاريع ائتمان ريفية في بنن وغينيا ، ومشروع وطني للبذور في نيجيريا ، هدفه تحسين كميات البذور المتوفرة للملاك الصغار للأرض ؛ وهناك مشروع لتمديد المياه في بوروندي يستهدف اصلاح وبناء نحو ٤٠ شبكة لتمديد المياه في المناطق الريفية ؛ وبرامج استخدام في الأشغال العامة في النيجر والسنغال ، ومشاريع للخدمات الزراعية في السنغال وغامبيا وبعض البلدان الأخرى .(٢٤)

١٧٥ - وأقر مصرف التنمية الآسيوي ٢٩ مشروعا تتضمن مكونات لتخفيف الفقر في عام ١٩٩١ . وكان محور التركيز في هذه المشاريع بوجه عام منصبا على فئات مستهدفة معينة تعيش دون خط الفقر - صغار المزارعين ، عمال لا يملكون الأرض ، صيادو سمك فقراء ، مجتمعات قبلية نائية ، فقراء المدن . وكانت البلدان المستفيدة الرئيسية هي بنغلاديش واندونيسيا وباكستان وتشترك فيما بينهم بـ ١١ مشروعا يبلغ مجموع تكاليفها ٩١٧ مليون دولار .(٢٥)

١٧٦ - ويعتزم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية استبقاء هدف تقليل الفقر بين أهدافه الرئيسية و"أن يفعل قصاراه لضمان تخصيص ٥٠ في المائة من برمجه قروضه لمنفعة الفئات ذات الدخل المنخفض ."(٢٦)

١٧٧ - ووفقا لتقديرات المصرف نفسه ، في عام ١٩٩١ كانت نسبة "٤٥ في المائة من عدد القروض الجديدة التي وافق عليها المصرف ومجموعها ٢,٤ بليون دولار" مسؤولة عن ٤٣ في المائة من المنافع التي تلقاها أشخاص من ذوي الدخل المنخفض .0 وفي عام ١٩٩١ ، قدم المصرف ٤٥ مليون دولار لمشاريع خاصة صغيرة . وهناك نوعان من القروض الائتمانية : القروض الائتمانية العامة التي تنفذ من خلال المؤسسات المركزية الوطنية ، كالبنك المركزي أو البنك الانمائي ؛ وقروض ائتمان للمشاريع الصغيرة ، تقدم من خلال وسطاء ماليين وطنيين الى المشاريع الخاصة الصغيرة . "وقروض الائتمان العامة التي تعطى للمشاريع الخاصة الصغيرة تراوح بين ٧ ملايين و ٥٠ مليون دولار ، في حين أن المشاريع الصغيرة محدودة بـ ٥٠٠ ٠٠٠ لكل منها ويستفيد منها عادة ما بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ منتج صغير ."(٢٨)

١٧٨ - وقد شغلت تنمية الموارد البشرية مكانا هاما في النشاط التشغيلي لمؤسسات التمويل الدولية الرئيسية . والتحليل القطاعي لبعض القروض التي تقدمها هذه المؤسسات يبين أنها تزيد الدعم لقطاعات التعليم والصحة والتغذية . بيد أنه من الصعب تماما وضع جدول حقيقي للاقراض لأغراض تنمية الموارد البشرية . فأولا ، كثير من المشاريع والبرامج القطاعية لمؤسسات التمويل الدولية تتضمن مكونا يهدف الى تنمية الموارد البشرية ، كتقديم التدريب للمزارعين في اطار مشاريع التنمية الريفية ، وثانيا ، هناك ميل الى توسيع تعريف تنمية الموارد البشرية ، بادراج ظروف المعيشة وظروف العمل فضلا عن بعض العوامل الاجتماعية - السياسية الأخرى التي تؤثر في عمل الكائن البشري . وثالثا ، تتداخل الأنشطة التي تستهدف تنمية الموارد البشرية مع أنشطة أخرى كتخفيف حدة الفقر وتقليل النمو السكاني والتنمية الريفية/الحضرية ودور المرأة في التنمية .

١٧٩ - منذ عام ١٩٨٩ ، أخذت مؤسسات التمويل الدولية تدريجيا تغير موقفها من تنمية الموارد البشرية . وكما يتبين من حركة الاقراض لمصرف التنمية الآسيوي ، فقد كان هناك ابتعاد عن التركيز على النظم التعليمية والتدريبية التي يقصد بها انتاج مهارات لدى القوة العاملة تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية . فقد أصبح النطاق التشغيلي للمصرف أوسع من ذي قبل ويشمل القطاع التعليمي بكامله (التعليم الأولي ، وغير الرسمي ، والبيئي) .

١٨٠ - وتغيرت أيضا طرائق السياسة العامة للمصرف تجاه القطاع الصحي . فقد كان ثمة تحول في طريقة دعمه لهذا القطاع من انشاء مستشفيات حضرية للتعليم الصحي والرعاية الأولية الصحية في الريف الى تعزيز وتوسيع الهياكل الأساسية لايصال الخدمات الصحية . وكان من الابتكارات الأخرى ادراج عنصر صحي في المساعدة التي يقدمها الى القطاع السكاني . فهو يهدف الى مساعدة بلدان المنطقة على تثبيت وتخفيض النمو السكاني من خلال برامج للتثقيف الصحي تتعلق بتنظيم النسل .[٢٩]

١٨١ - وان تحليل التوزيع القطاعي لقروض الوكالات الانمائية الرئيسية يؤكد أن هناك تحولا في محور أنشطتها التشغيلية نحو تنمية الموارد البشرية (الشكل الأول) . وقد ازدادت حصة التعليم والسكان والصحة والتغذية في مجموع القروض المقدمة من البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية من ١ر٦ عام ١٩٨٨ الى ٦ر١٧ في المائة عام ١٩٩١ (انظر الشكل الثاني) . وعلى أي حال ، يتبين من الشكل الثالث أنه بينما كان نصيب السكان والصحة والتغذية في تزايد مطرد انخفضت حصة التعليم (٣ر١ نقطة مئوية) في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩١ . وارتفعت في نفس الفترة حصة السكان والصحة والتغذية في مجموع قروض البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية من ٦ر١ الى ٩ر٧ في المائة (انظر الشكل الثالث) .

الشكل الثاني - توزيع مجموع قروض البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية للتعليم والسكان والتغذية على المناطق

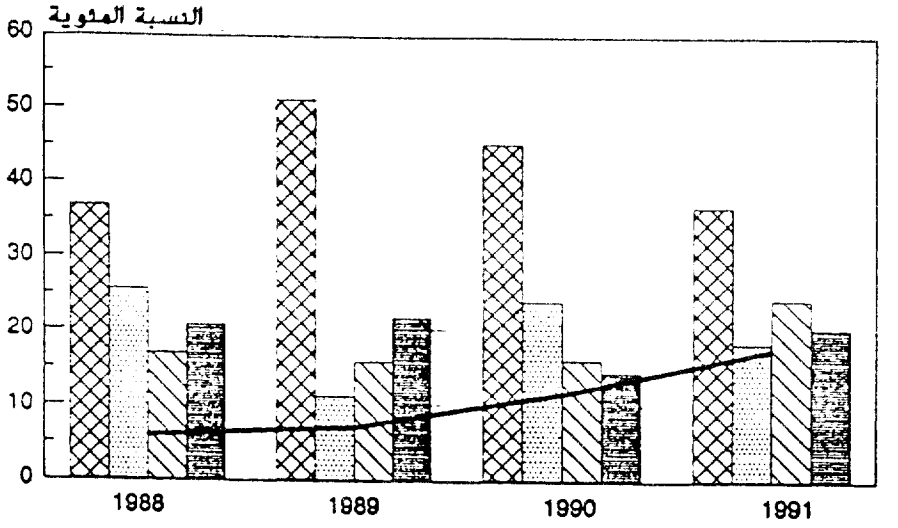

حصة قطاعات التعليم والسكان والصحة والتغذية في مجموع قروض البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية

أوروبا أمريكا اللاتينية أفريقيا آسيا

المصدر : البنك الدولي ، التقرير السنوي ، لعام ١٩٩١ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩٢)

الشكل الثالث : الحصص القطاعية في مجموع قروض البنك الدولي/
المؤسسة الانمائية الدولية ، ١٩٨٨ - ١٩٩١
(بالنسبة المئوية)

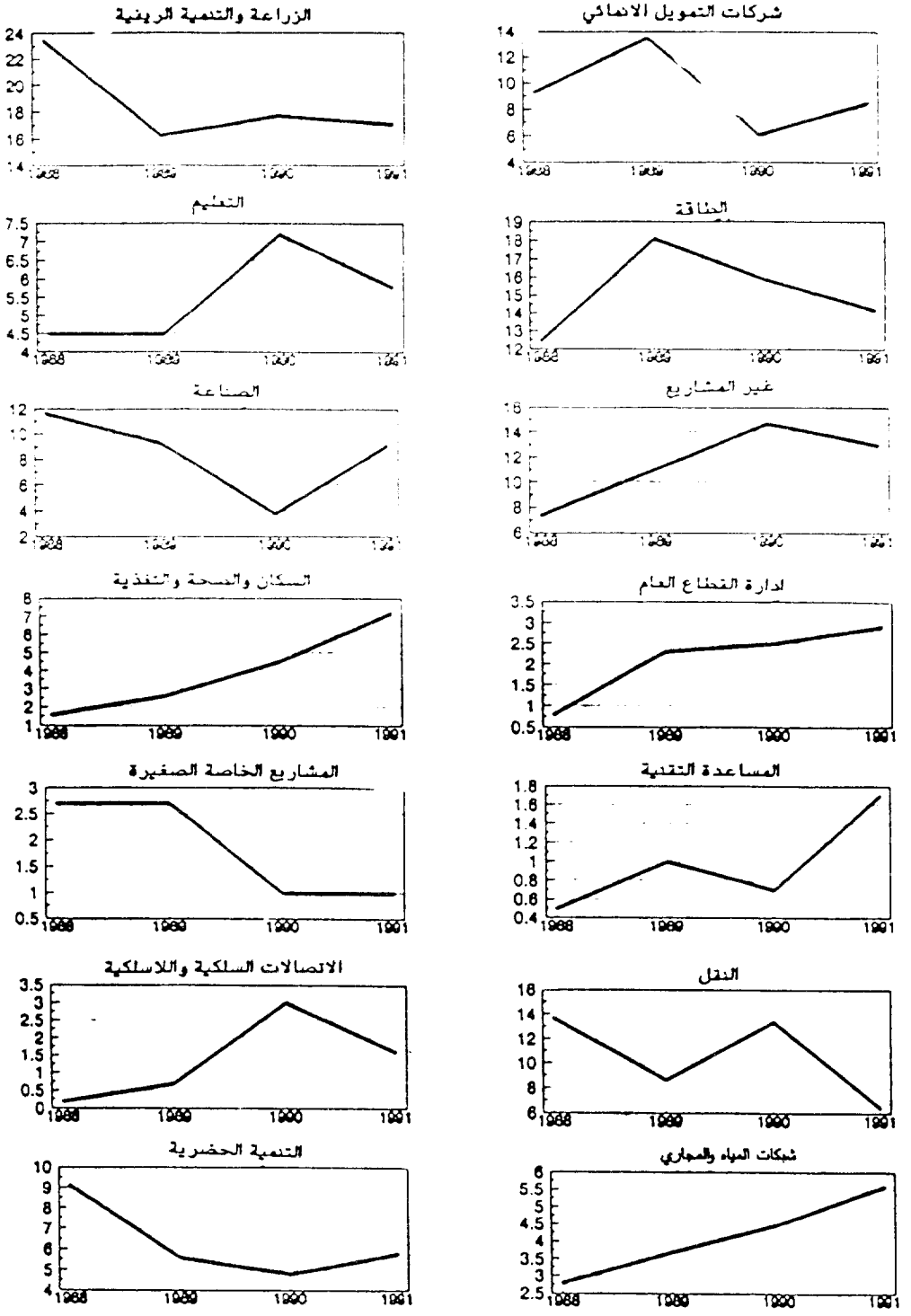

المصدر : البنك الدولي ، التقرير السنوي ، ١٩٩١ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩٢)

١٨٢ - التوزيع الاقليمي للموارد التي أقرضها الى البلدان النامية كل من البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية للتعليم والسكان والصحة والتغذية يبين أن حصة افريقيا وامريكا اللاتينية/البحر الكاريبي قد كانت في تزايد منذ عام ١٩٨٨ ، بينما كانت تتناقص الحصة النسبية لآسيا النسبية (الشكل الثاني) . ومن متوسط هيكل الحصص الاقليمية السنوية في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ وهو ١٥ر٧ في المائة ازدادت الحصة الافريقية الى ٢٥ر٦ في المائة عام ١٩٨٨ ، ثم انخفضت الى ١١ر٢ في المائة عام ١٩٨٩ . وفي عام ١٩٩٠ عادت الى مستوى قريب من مستوى عام ١٩٨٨ . وفي ١٩٩١ ، على أي حال ، انخفض مرة أخرى الى ١٨ر٣ في المائة . وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تزايدا مضطردا في حصتهما من مجموع الموارد المقدمة من البنك الدولي/والمؤسسة الانمائية الدولية . أما حصة آسيا ، وان كانت لا تزال أكبر الحصص ، فقد انخفضت بنسبة ١٥ر٤ عام ١٩٩١ عن متوسط حصتها السنوية في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ .

١٨٣ - وبالنسبة الى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، فقد كان البعد الانساني لعملية التنمية دائما من الاهتمامات الرئيسية .[٣٠] على أن الفئات المستهدفة بأنشطتها قد كانت أضعف الفئات في المجتمع وأشد الناس فقرا وضحايا الكوارث الصناعية والطبيعية . وتعزز مؤخرا هذا تركيز ما على المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ نتيجة لتزايد مشاركة هذه الوكالات في عمليات حفظ السلم .

١٨٤ - وقد كان من العوامل الأخرى المسؤولة عن تركيز هذه الأنشطة على تقديم المساعدة الانسانية والطارئة هو التدهور في الأحوال الاجتماعية في العديد من البلدان النامية ، بما فيها البلدان التي معدلات النمو فيها منخفضة أو سلبية و/أو ترزح تحت أعباء ثقيلة من الدين والبلدان التي تمر في تغييرات هيكلية منظمة . وكانت وكالات الأمم المتحدة التي اتسمت خاصة بهذا التركيز هي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين والأونروا ومنظمة الصحة العالمية والفاو وبرنامج الأغذية العالمي والوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيسيف .

١٨٥ - وفي الوقت نفسه ، شاركت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي كان اقتصادها مخططا مركزيا في جهود هذه البلدان لإعادة تشكيل هياكلها . وتشير الفاو في ردها على المذكرة الشفوية من الأمين العام أن المساعدة التي تقدمها الى البلدان في مجال تحليل السياسات وتقديم المشورة ركزت على تحليل الخيارات السياسية التي توفر أساسا ثابتا لبرامج التكيف الهيكلي ، وتقييم أثر التكيف على القطاعين الزراعي والريفي ، والقيام باستعراضات للسياسة العامة القطاعية لتوفير الارشاد للقرارات التي تتخذ فيما يتعلق باستراتيجية التنمية . وقدمت الوكالة أيضا المساعدة الى بعض البلدان الأفريقية في جهودها للحصول على قروض تتعلق بالتكيف الهيكلي من مؤسسات التمويل الدولية .

١٨٦ - واهتمت الوكالات المتخصصة أيضا بفعالية تدابير الدعم التي تضطلع بها . فقد كان ثمة شئ من عدم الرضا بنتائج بعض البرامج والمشاريع السابقة . وكان ثمة شعور بأن آلية التنفيذ - أي توجيه المنح عموما من خلال

المؤسسات الحكومية المركزية - لم تكفل لهذه البرامج الوصول الى جميع الفئات المستهدفة . وكان ثمة شعور أيضا بأن بعض البرامج فشلت في تحقيق النتائج المتوقعة لأن الفئات المستهدفة لم تشارك في عملية صنع القرار الخاصة بالمشروع .

١٨٧ - وفي السنوات القليلة الماضية ، حاولت بعض الوكالات المتخصصة أن تجعل تخصيص المساعدة الانمائية لا مركزيا وأن توجهه من خلال اشراك الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية ونقابات العمال والمنظمات الشعبية في عملية صنع القرار وقد جاء في تقرير برنامج الأغذية العالمي ، على سبيل المثال ، أن أنشطة الحراجة في الهند توفر العمالة لجماعات قبلية وطبقات مستهدفة وغيرها ممن هم على أدنى درجات السلم الاقتصادي ، وذلك بجعل الناس العائشين في مزارع الغابات أو بالقرب منها يشاركون في انتقاء الأنواع المناسبة من الأشجار التي يجب أن تزرع وفي ترتيبات ادارة الموارد . وهذه البرامج تمكن الفقراء ، رجالا ونساء ، من اكتساب مصلحة لهم في بقاء الأشجار التي يغرسونها ، ومن الاحتفاظ بحقوق في جني المنتجات الغابية الثانوية التي هم في أشد الحاجة اليها . وتتم في الغالب تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاضافية باستخدام النقدية التي تسهم بها الفئات المستفيدة من المشاريع مقابل جزء صغير من القيمة المحلية لحصص الأغنية التي يتلقونها . ويجري استخدام الأموال المجموعة بهذه الطريقة لتزويد المجتمعات المحلية بمياه الشرب والمستوصفات المجهزة والمدارس أو تسهيلات رعاية الأطفال والوصول الى الطرق والخدمات الاجتماعية الأخرى ." ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يدعم بنشاط مشاركة المجتمعات المحلية الفقيرة ومنظماتها في البرامج التي تستهدف النهوض بمستوى الاسكان والهياكل الأساسية والخدمات فيها .

١٨٨ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ببرنامج مبتكر ، هو برنامج انمائي للمعوقين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى ، وهو برنامج يمكن اتخاذه كنموذج ايضاحي لخصائص الأنشطة الجديدة للوكالات ويقول مدير هذا البرنامج : "إن البرنامج ليس من نوع عملية الاغاثة التي تأتي في فترة ما بعد الحرب ؛ وإنما هو يهدف الى تحسين ظروف المعيشة للناس الذين يتأثرون تأثرا عميقا وهم يساعدون في اعادة بناء روابط - أو إنشاء روابط لأول مرة - داخل المجتمعات الممزقة ، من شأنها أن تساعدهم على الاستمرار في الرفاه الاقتصادي بعد اختفاء البرنامج بوقت طويل ."[٣١] وهذا البرنامج يمول بناء المراكز الأهلية والمدارس والمستوصفات ؛ وتدريب المعلمين والعاملين الصغار في المجال الطبي ؛ ودورات محو الأمية وتعليم المزارعين أساليب زراعية جديدة ؛ واستعادة أو بناء الهياكل الأساسية المادية ، وكثير من الأنشطة الأخرى التي تستهدف إنعاش المدن الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية التي نكبت بالحرب في جميع أنحاء المنطقة دون الاقليمية .

١٨٩ - وإن هذا النهج المنظم المتعدد الأبعاد في معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية قد أصبح سمة بارزة للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . وفي كثير من الجوانب ، كان ذلك نتيجة لعملية تقييم جماعي متواصلة وإعادة التفكير في الخبرة المتجمعة مع الزمن من جانب المجتمع الدولي . وعلى الرغم من أن الأهداف الانمائية الرئيسية التي أعلنت منذ ٢٠ سنة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي لم تتغير تغيرا كبيرا ،

فقد جرت مراجعة وتجديد للأولويات والنهج ومحاور التركيز ، مع تعمق فهم القوى التي ترتكز عليها التنمية . ومن ثم كان التركيز على مساعدة البلدان المتلقية لتعزيز قدرتها المؤسسية على مواصلة عملية التنمية .

١٩٠ - وكذلك أعيدت دراسة هذا النهج استجابة للنقد الموجه من البلدان المتلقية ، ولا سيما النقد الموجه الى إثنين من أوجه القصور هي : بيروقراطية عملية صنع القرار في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، وعدم الاستفادة استفادة كاملة من الخبرة المحلية أثناء اعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع . وتسهم وكالات الأمم المتحدة في البناء المؤسسي للبلدان النامية بطرق متعددة . فهي ، مثلا ، تضطلع بالبحوث من أجل تحديد طبيعة ودور الهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية القائمة في عملية التنمية . وهذا يساعدها على اكتساب فهم أفضل للعوامل المسؤولة عن التغير المؤسسي ، وأي هذه العوامل يجعل المؤسسة تتسم بالكفاءة والفاعلية ، وما هي العوامل التي لا تفعل ذلك .[٣٢] وتقدم الخدمات الاستشارية والتقنية وتدرب العاملين الوطنيين .

١٩١ - وفي الوقت الحاضر ، فقد تجمع لدى مؤسسات الأمم المتحدة في هذا المجال قدر كبير من المعرفة . ومن أهم الاستنتاجات هو أن كفاءة المؤسسات الجديدة وفعاليتها تتوقف على المشاركة - أي درجة ونطاق مشاركة الناس في عملية التنمية . ويعتقد بأن هذا العامل مسؤول أيضا عن استدامة المؤسسات واستدامة عملية التنمية نفسها . واكتشف كذلك أن المساءلة والشفافية في المؤسسات نفسها هي عوامل هامة في جعلها فعالة . وأخيرا ، فان العامل البشري مع بارامتراته النوعية ، والعامل الثقافي هما أيضا ذوا أهمية حيوية لسير عمل المؤسسات وتطورها .

١٩٢ - وقد كان لرد المجتمع الدولي على الجهود البحثية التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة في مجال التنمية المؤسسية آثار سياسية استوجبت الأخذ بنهج المشاركة ازاء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، واستدعت توفير المساعدة الدولية لبناء المؤسسات في البلدان النامية . وعلى الرغم من أن مؤسسات الأمم المتحدة قد دأبت على تأكيد أهمية المشاركة الشعبية في تنفيذ برامجها في البلدان النامية ، فقد اختلفت في كيفية تحقيق هذا الهدف . فبعض المؤسسات ، كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، استطاعت بالاتفاق مع المقترضين أن تستخدم الاشتراط كوسيلة لتطبيق سياساتها . وتستخدم وكالات متخصصة أخرى عملية التفاوض لاقناع البلد بادخال تغييرات في تنفيذ البرنامج/المشروع التي تموله هذه المؤسسات . والمفاوضات تساعد على إزالة التوتر والنزاع بين الوكالة والبلد المستفيد ، وتقلل احتمال وقوع أخطاء .

١٩٣ - وثمة أمثلة توضح كيف يعمل نهج المشاركة موجودة في أنشطة كل من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة . ففي مالي ، مثلا ، قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مع وكالات أخرى للأمم المتحدة ، في برنامجه الخاص بتعزيز دور المرأة في خدمات المياه والاصحاح البيئي ، بتنظيم النساء العاطلات عن العمل وخريجي الكليات كجامعي للنفايات ومدربين في مجال النظافة ومرشدين في مجال تنظيم الأسرة . وشكلت النساء جمعية تعاونية لجمع القمامة نجحت في الحصول على عقد من البلدية لازالة القمامة من منطقة في باماكو . وفي نيجيريا ، قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي المساعدة في إعداد الخطة الأم للحكومة من أجل التخلص من الفضلات والتصريف وإنشاء مجلس إبادان للتخلص من الفضلات .[٣٣]

١٩٤ - وكـان برنامج الأغذية العالمي محددا في برامجه الخاصة بالاغاثة في البلدان الافريقية . ففي ليسوتو ، مثلا ، يقوم برنامج الأغذية العالمي منذ عام ١٩٩٠ بتزويد أطفال المدارس ، في أفقر المناطق ، بوجبات الضحى . وقبل أن ينهي برنامج الأغذية العالمي برنامجه الغذائي ، فانه سيضطلع ببعض الأنشطة التي تستهدف تعزيز الديمومة في المدارس المحلية . وسيواصل تقديم المساعدة الى هذه المدارس لفترة انتقالية مدتها سنتان من أجل إنشاء حدائق للخضار وزراعة محاصيل حقلية وبناء شبكات مياه وغرس الاشجار وحفظ الدواجن والخنازير أو الأرانب . وخلال الدورات الزراعية العملية ، سيعمل الأولاد وسيتعلمون في البساتين وبيوت الدجاج . وفي الوقت نفسه ، تستطيع المدارس أيضا أن تطلب الغذاء مقابل العمل كحافز للمجتمعات المحلية على المشاركة في إنشاء شبكات مياه أو في تحسين الطرق . وتبعا لذلك ستقوم المدارس بجمع اشتراكات ورسوم مدرسية من الآباء لتستخدمها في صيانة المدارس وشراء الكتب والأزياء الموحدة ووجبات الغذاء . ويشرك البرنامج مباشرة جميع الأطراف المهتمة : الاطفال ، المعلمون ، أفراد المجتمع المحلي ، الحكومات المحلية والمركزية .[٣٤]

١٩٥ - وازداد أيضا العنصر المؤسسي في برامج المساعدة التقنية من وكالات التمويل الدولية الرئيسية ، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وقد كان السبب الرئيسي لذلك "الادراك المتزايد أن التنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكن أن تتحقق - وخطط السياسات الاقتصادية السليمة لا يمكن أن تنفذ - اذا كانت المؤسسات الوطنية والادارة الاقتصادية غير كفؤ لهذه المهام ."[٣٥] وقد خلصت وكالات التمويل الى هذا الاستنتاج بعد دراسة دقيقة لتجربتها هي في المساعدة التقنية والتكيف الهيكلي . وقد بينت استنتاجاتها أن فشل كثير من المشاريع كان سببه عدم قدرة المؤسسات المحلية على مواصلة المشاريع بعد نفاد أموال المعونة . فمن مجموع ٥٥٠ مشروعا قام البنك الدولي بتقييمها ، كان النصف تقريبا يواجه صعوبات في الاستدامة ؛ و ١٥ في المائة اعتبر من غير المرجح استدامتها ، و ٩ في المائة يمكن استدامتها هامشيا و ٢٤ في المائة غير مؤكدة" [٣٦] وظهرت صورة مماثلة من دراسات أجرتها البلدان المانحة . فعلى سبيل المثال ، ثبت لدى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أن من ٢١٢ مشروعا قامت بتقييمها ، ٢٦ في المائة "حظيت بتقديرات سلبية جدا و ٥٦ في المائة أخذت درجات هامشية ، و ١١ في المائة فقط من المشاريع اعتبر أن لديه امكانات قوية للاستمرار بعد انهاء مساعدة الولايات المتحدة" .[٣٧]

١٩٦ - ووجد أن من العوامل الأخرى التي تعيق الاستخدام الفعال للمساعدة التقنية ما يلي : الافتقار الى قدرات محلية من الموارد البشرية ؛ والالتزامات الضعيفة أو المزعزعة من جانب الحكومات المقترضة ؛ والمشاريع "المفرطة في التصميم" ولا تناسب البيئة المحلية ؛ و"مقترضون غير مشاركين بدرجة كافية في التحديد والتصميم وغير قادرين في أغلب الأحيان على ادارة المساعدة التقنية أو استيعابها بصورة مستدامة ؛ وافتقار الى التنسيق بين المانحين ناتج عن الازدواجية وأحيانا عن المشورة المتناقضة" .[٣٨]

١٩٧ - وللتغلب على هذه العقبات وأوجه القصور ، يرى النهج الجديد للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي التالية . أن المساعدة التقنية يجب أن تكيف وفقا القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية للمؤسسات المحلية . بتدابير معينة تشمل "ايلاء أولوية للأهداف المؤسسية الطويلة الأجل أعلى من أولوية أهداف المشاريع القصيرة الأجل ؛ والتأكد من

أن هناك زبون حقيقي مقتنع بالحاجة الى المساعدة التقنية الخارجية لمعالجة مشكلة تقنية أو مؤسسية أو سياسية ذات أولوية عالية ؛ وإنشاء خطط للقيام على نحو منتظم بالاستعاضة عن الموظفين المغتربين بموظفين محليين ؛ وتحسين عملية تنسيق المعونة ؛ وتصميم برامج للمساعدة التقنية تشجع على نقل المعرفة ؛ وجعل العمل في سلك الخدمة المدنية أكثر جاذبية للعمال المهرة ؛ وتحسين القدرة المالية على الاستمرار للمشاريع العامة المدرة للدخل كشرط أساسي لتحسين الأجور وشروط العمل ؛ وتحويل بعض الخدمات العامة الى القطاع الخاص ؛ التقييم المنتظم لأداء الخبراء الاستشاريين ؛ واستكشاف خيارات التمويل بالمنح ؛ وادخال اجراءات لتحسين ادارة موظفي المساعدة التقنية (مثلا استخدام آليات السوق للحصول على مستخدمين من أهل البلاد بدلا من البحث عن مغتربين وتطوير الخبرة الاستشارية المحلية) " .(٣٩)

١٩٨ - ومنذ عام ١٩٩٠ ، أخذ عدد كبير من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية يتبنى بصورة تدريجية التوصيات المدرجة أعلاه في أنشطتها . فأولا ، حاولت تحسين التنسيق بين جهودها ، باستعمال الآليات المتاحة بصورة أكثر فاعلية كالمجموعة الاستشارية بقيادة البنك الدولي والموائد المستديرة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ثانيا ، زادت تأكيدها على تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في البلاد المتلقية . وثالثا ، بدأت تولي اهتماما أكبر الى المواصفات المحلية عند تصميم المشاريع وأن تحفز على مزيد من المشاركة الفعالة من جانب الحكومات المحلية والفئات المستهدفة للمشروع في جميع مراحل التنفيذ . وقد وسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برامجهما بحيث تشمل "دورات دراسية عن الجوانب المؤسسية للادارة" في البلدان النامية وأوروبا الشرقية .

١٩٩ - وأخذ البعد البيئي في عملية التنمية يتلقى اهتماما متزايدا من جانب المجتمع الدولي منذ نهاية الثمانينات . وكانت جميع المؤسسات المتعددة الأطراف تحاول معالجة المشاكل البيئية في إطار أنشطتها التقليدية . وعلى أي حال أصبح واضحا أنه ، بغير زيادة كبيرة في موارد هذه الوكالات ، لن يكون في امكانها مغالبة المشاكل الداخلة في اطار اختصاصاتها ، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة البعد البيئي . وأصبح واضحا أيضا أن المشاكل البيئية لا تمكن معالجتها بمعزل عن مشاكل التنمية الاخرى ، كالفقر والنمو السكاني وتنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات والوصول الى المعرفة والتكنولوجيا . فان جسامة التحدي الذي يواجهه البشرية في المجال البيئي تتطلب تغيرا أساسيا في الأسلوب العالمي للتنمية وفي التعاون الدولي .

خامسا - خلاصة

٢٠٠ - هذا الاستعراض لعملية تنفيذ اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يكشف عن صورة مقلقة . فلم تتم إلا جزئيا معالجة المشاكل الواسعة النطاق للتنمية على النطاق العالمي - وهي ازالة الفقر والجوع وسوء التغذية لدى مئات الملايين من البشر ، والتشرد والمظاهر العديدة للقهر والعسف والتمييز والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتلوث على نطاق العالم وزوال الغابات والانقراض السريع لكثير من النباتات والحيوانات . وعلى الرغم من الجهود الدولية والوطنية الدؤوب لوقف بعض هذه الاتجاهات السلبية وتحسين الاتجاهات الأخرى لا يزال العالم يجد نفسه في وضع حرج .

٢٠١ - تتسم الحالة الراهنة بثلاث مشاكل كبيرة تتفاعل فيما بينها وتتقاطع : الأولى هي الفقر على نطاق واسع ، والثانية هي تهديد البيئة الطبيعية وقاعدة الموارد ، والثالثة هي استمرار النمو السريع للسكان ، الذي يتفاعل مع الفقر والتخريب البيئي بطرق مختلفة معقدة .[٤٠] وهذه المشاكل الثلاث هي النتيجة المتجمعة والمتراكمة لنمط التنمية السائد . فمن ناحية ، يسر هذا النمط التنمية السريعة للموارد البشرية والطبيعية ، وابتكار تكنولوجيات عالية الانتاجية وتحسين ظروف الحياة والعمل لملايين البشر . ولكنه ، من ناحية أخرى ، خلف وراءه جماهير كثيرة من المشردين ومن القدرات الانتاجية غير المستعملة ، وموارد مبددة وولد تفاوتا هائلا يهدد بتدمير البيئة . وحتى وقت قريب ،كانت هذه الجوانب السلبية تعتبر تكاليف خارجية للتقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية . غير أن الفشل الواسع النطاق في البلدان النامية فضلا عن الجهود القاصرة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه المشاكل بصورة فعالة قد أثارت أسئلة أساسية حول صحة هذا النمط . والآن يحتاج هذا النمط الى تصحيح سريع .

٢٠٢ - ومن حسن الحظ ، أن بعض التغيرات قد حدثت في البيئة الخارجية تبرر بعض التفاؤل الحذر . فقد يسر انتهاء الحرب الباردة اجراء تخفيضات شديدة في التسلح كان من نتائجها تحرير الموارد لمعالجة بعض مشاكل التنمية المخيفة على الصعيد الوطني والدولي . أما متى تؤدي نهاية الحرب الباردة الى ادخالنا في عهد جديد من السلم فأمر غير واضح . ففي بعض البلدان يبدو أن الصراعات العميقة الجذور قد اشتدت مع زوال القيود التي كانت تمسكها أبان الحرب الباردة . وعلى أي حال ، فان زوال أحد مصادر الصراع ، وهو المجابهة الايديولوجية بين الشرق والغرب ، يجب أن يعتبر بذاته تطورا ايجابيا . فقد حل التعاون بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحل المشاكل المختلفة محل الشلل في الحركة . والاجتماع الأول لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أثبت وجود تصميما جديد على انعاش المجلس . واستجابة لدعوة من ذلك الاجتماع أعد الأمين العام تقريرا للجمعية العامة بعنوان "خطة من أجل السلم"[٤١] تناول فيها ، وفقا للمطلوب ، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم . وأضاف التقرير مفهوما وثيق الصلة وهو بناء السلم فيما بعد النزاع ، وبين كيف أن نهاية الحرب الباردة أتاحت للمجتمع الدولي فرصة ثانية لانشاء عالم كالعالم الذي توخاه الميثاق وكيف يمكن اغتنام هذه الفرصة .

٢٠٣ - وثمة سبب آخر للتفاؤل هو أن المجتمع الدولي قد تعلم بعض الدروس المؤلمة في التنمية ، وهي أن الطرق التي كانت تبدو واعدة أدت الى الفشل . ومن الواضح أن هذه هي الحال بالنسبة للموقف الحماسي من التأميم والتخطيط وموقف التشكك حول دور الأسواق ، هذا الموقف الذي تأثرت به في وقت أو آخر البلدان في معظم مناطق العالم ، أو ما كان يعرب عنه غالبا من الاحتقار للطرق الأبطأ المتمثلة في بناء توافق الآراء داخل اطار ديمقراطي اذا ما قورنت بدينامية مفترضة للنظم التسلطية في تعزيز التنمية . أما الآن فهناك درجة أكبر جدا من الاجماع على أنواع السياسات التي تقود الى نمو متواصل ومستدام وهذا مما يدفع الى الاعتقاد بأن البلدان لن تتبع مرة أخرى سياسات مضللة .

٢٠٤ - ان اعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، بين كيف أن المجتمع الدولي متفق على السياسات التي تضمن التنمية الناجحة وكيف أن التعاون الاقتصادي الدولي يستطيع أن يعزز التنمية .[٤٢] وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، توصل المجتمع الدولي الى اتفاق هام كبير جدا على الخطوات التي يجب اتخاذها لحماية البيئة وكفالة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في وقت واحد .[٤٣]

٢٠٥ - وثمة تسليم الآن بالأهمية الحاسمة للتكنولوجيا في تحديد ما اذا كانت الأمم غنية أو فقيرة . وهناك فروق أخرى هامة بين البلدان - هي ثروات الموارد الطبيعية ، حجم السكان والتحركات في التبادل التجاري - ولكنها لا تستطيع أن تبين السبب في أن بعض الدول أغنى من بعض . فالأهمية المحورية هي القدرة على استخدام وتكييف التكنولوجيا . والتقدم التكنولوجي سريع جدا ، ومن ثم هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن البلدان النامية ستكون قادرة على الانتفاع من التطورات التكنولوجية والمساهمة في هذه التطورات بدرجة أكبر من ذي قبل بكثير .

الحواشي

(١) كلمة ألقاها الأمين العام . محاضرة دافيد م . ابشاير السنوية التاسعة بعنوان : "من حفظ السلم الى بناء السلم" ، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٢ .

(٢) "ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة" . حولية معهد استوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم ، ١٩٩١ (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) التذييل ١٧ باء ، الصفحات ٦٠٢ - ٦١٠ (من النص الانكليزي)

(٣) نصت معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) على أنه لا يجوز أن يكون لدى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أكثر من ٦٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية القابلة للعد محمولة على عدد أقصاه ١٦٠٠ من ناقلات الرؤوس النووية القابلة للعد . وفي اطار الحد الأقصى للرؤوس النووية نصت المعاهدة على حدود قصوى فرعية قدرها ٤٩٠٠ رأس محملة على قذائف تسيارية ، والحد الأقصى لما يمكن نشره منها على قذائف تسيارية ثقيلة عابرة للقارات وعلى قذائف تسيارية متنقلة عابرة للقارات هو ١٥٠٠ و ١١٠٠ رأس نووي ، على التوالي . وامتثالا للحدود والحدود الفرعية التي فرضتها معاهدة ستارت ، يتوجب على الولايات المتحدة أن تخفض العدد الكلي لقذائفها التسيارية التي تطلق من الغواصات بمعدل ٣٤ في المائة . وعلى الاتحاد السوفياتي أن يخفض ترسانته من القذائف التسيارية العابرة للقارات بمعدل ٤٩ في المائة ومن القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات بمعدل ٥٣ في المائة (انظر حولية معهد استوكهولم الدولي ، ١٩٩١ (مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) ، الصفحتان ٣٩٥ و ٣٩٧) . والتخفيضات التي تم الاتفاق عليها بين روسيا والولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ستهبط بعدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تملكها روسيا الى ٣٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٣ والرؤوس النووية التي تملكها الولايات المتحدة الى ٣٥٠٠ في نفس العام .

(٤) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، التوازن العسكري ، ١٩٩١ - ١٩٩٢ (لندن براسيز ، ١٩٩١) ، ص ١٤ .

(٥) انظر حولية نزع السلاح للأمم المتحدة ، المجلد ١٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.IX.8) ص ٢٨٦ .

(٦) للاطلاع على النص ، انظر ، الاستعراض الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية : قضايا ومقترحات ، بقلم جوزيف غولدبلات وتوماس بيرناور ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع No.GV.E.91.0.5) ، الصفحتان ٧١ و ٧٢ .

(٧) الولايات المتحدة ، ادارة الاعلام ، نشرة صحفية (SG/SM/4768 ، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

(٨) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥ ، الفقرتان ١٣ و ١٤ .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٥ .

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٨ .

(١١) لندن ، مطبعة جامعة اوكسفور ، ١٩٩٠ .

(١٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون في مجال التنمية ، تقرير عام ١٩٩١ (باريس ، ١٩٩١) ، الجدولان ١٤ و ١٥ .

(١٣) المرجع نفسه ، الجدول ٢٨ .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ١٢ . بعض البلدان المانحة ، وخصوصا الولايات المتحدة ، لم تأخذ نفسها بالتزام من هذا القبيل على الاطلاق .

(١٥) بيانات أدلت بها حكومة الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى .

(١٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون في ميدان التنمية ، تقرير ١٩٩١ (باريس ١٩٩١) ، ص ٢٧ .

(١٧) المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

(١٨) مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، التقرير السنوي ، ١٩٩١ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩٢) ص ١٦ .

(١٩) البنك الدولي ، تقليل الفقر وعمليات البنك ، التقرير رقم ٨٤٩١ ، المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩٠) ، ص ١ .

(٢٠) المرجع نفسه .

(٢١) المرجع نفسه ، ص ٣ .

(٢٢) ج . جيوستي ، تأملات معلم ريفي ، Workers Educations in Action (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٩١) ، الصفحات ٢٢١ - ٢٢٨ .

(٢٣) البنك الدولي ، تقليل الفقر وعمليات البنك ، الصفحتان ١٩ و ٢٠ .

(٢٤) المرجع نفسه ، المرفق الأول ، الصفحات ٣٢ - ٤٢ .

(٢٥) مصرف التنمية الآسيوي ، التقرير السنوي ، ١٩٩١ (مانيلا ، ١٩٩٢) ص ٦٣ .

(٢٦) مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، التقرير السنوي ، ١٩٩١ (واشنطن العاصمة ، ١٩٩٢) ص ١٨ .

(٢٧) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

(٢٨) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٨ و ١٩ .

(٢٩) مصرف التنمية الآسيوي ، التقرير السنوي ، ١٩٩١ (مانيلا ، ١٩٩٢) .

(٣٠) الكلمة التي ألقاها السيد هريبرت ماير ، وكيل المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢ .

(٣١) مجلة Choices ، المجلد ١ ، العدد ٢ (١٩٩٢) ص ٢٠ .

(٣٢) انظر على سبيل المثال ، كتاب أرتورو اسرائيل ، Institutional Development, Incentives to Performance (بلتيمور/لندن ، مطبعة جامعة جونز هوبكين ، ١٩٨٧) : والبنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ (واشنطن العاصمة) ؛ و دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.C.1) : وتقرير ١٩٩٠ عن الحالة الاجتماعية في العالم ؛ وتقرير ١٩٩١ عن الحالة الاجتماعية في العالم (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.1 و E.91.IV.1 على التوالي ؛ وتقرير ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم (منشورات الأمم المتحدة ، قادمة) والدراسات ذات الصلة التي اضطلعت بها مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة .

(٣٣) تقرير ١٩٩١ السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، The Challenge of the Enviroment ، نيويورك ، ١٩٩٢ ، ص ٧ .

(٣٤) برنامـــج الأغنية العالمي ، 1992 Food Aid Review ، (روما ١٩٩٢) ، الصفحتان ٦٤ و ٦٥ .

(٣٥) كتاب لورا والاس ، Reshaping Technical Assistance, Finance and Development ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

(٣٦) Derick W. Brinkerhoff and Arthur A. Goldsmith, "Promoting the sustainablility of development institutions: a Framework for strategy" , World Development, vol. 20, No.3, p.369.

(٣٧) المرجع نفسه ، الصفحتان ٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٣٨) لورا والاس ، المرجع ذاته ، ص ٢٧ .

(٣٩) المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

(٤٠) Nafis Sadik, "Rethinking modernism: towards human-centred development", Development, vol.2 (1992), p.16.

(٤١) A/47/277-S/24111 .

(٤٢) القرار دإ - ٣/١٨ ، المرفق ، نص الاعلان وارد في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، ص ٧ - ١٠ .

(٤٣) انظر A/CONF.151/26 ، المجلدات ١ - ٥ .

-- -- -- -- --